



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

كاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «3120598 11 00963» • بريد الكتروني: general@kassioun.org

الأوضاع الإنسانية السورية..

2018

[13]



الافتتاحية

العلاقات السورية-

التركية والعالم الجديد

يفقد فهمه للواقع، ويقع في أخطاء تتدرج من صغيرة إلى كبرى بالمعنى الوطني، من ينظر إلى أستانا بوصفها تفاهماً مؤقتاً أو عابراً يتعلق بسورية.

إن جدول أعمال التحالف الثلاثي يضم قائمة طويلة من القضايا تتعلق بمجمل المنطقة، وإحداها سورية... وطول هذه القائمة وعمق هذا التحالف، مرددهما: أن التحالف ذاته ليس إلا أحد تعبيرات توازن القوى الدولي الجديد الذي انزاح مركزه نحو الشرق، لأول مرة منذ 500 عام بقي فيها مركز الثقل في الغرب.

بهذا المعنى، فإن هذا التحالف قد نشأ لكي يبقى ويتعزز، ولكي يحل أية تباينات موجودة أو يمكن أن تنشأ، عبر التوافق. وكل أحلام الغرب بفرط عقد أستانا عبر تعقيد الوضع السوري ليست أكثر من وهم وقبض للريح، لأن أطراف أستانا تعي مصالحها جيداً، وأهم من ذلك أنها تعي مسؤوليتها التاريخية والعالمية في الإسهام الفعال في إعادة رسم العالم بأسره، بما يتوافق مع التوازن الجديد.

ضمن الخصوصية السورية، تظهر جملة من القضايا التي يجري التحضير لحلها، أولها: إدلب التي لن يطول الوقت قبل أن يجري إنهاء النصرة وشبهاتها فيها نهائياً، وثانيها: وضع شرق الفرات وما يقال عن منطقة أمنة أو عازلة أو أياً تكن التسمية. في هذه المسألة، وبعيداً عن بازار التصريحات المختلفة، وخصوصاً القادمة من الغرب وحلفائه، فإن أستانا قد أرست الأساس الوحيد الذي يمكنه حل المسألة بما يتوافق مع السيادة السورية حقاً وفعلاً، ونقصد هنا جوهر الحديث عن اتفاق أضنة الذي، وبغض النظر عن تفاصيله، فإنه يعني حل المسألة على أساس احترام السيادة السورية وبالتوافق معها.

ما ينبغي أن يكون واضحاً أيضاً لبعض الحالمين من الطرفين السوريين، هو أن الغرب مُصرٌّ على عدم حل الأزمة، ولن ينفذ معه غزل سري ولا انبطاح علني، فهو ماضٍ في رفع مستوى عقوباته الاقتصادية، ومستمر في محاولات تأخير وتعقيد خروجه العسكري من الأرض السورية.

ما ينبغي أن يكون أكثر وضوحاً، هو: أن الأزمة السورية ستحل باشتراك الغرب أو دون اشتراكه. وضمن التعقيدات الاقتصادية والحصار الاقتصادي خاصة، تنشأ حاجة موضوعية ضمن النهوض السوري القادم وإعادة الإعمار، للحدود السورية التركية الممتدة على أكثر من 800 كم كمنفذ بري لسورية نحو الشرق.

إن تكريس ابتعاد تركيا عن المعسكر الغربي واقتربها المتسارع نحو الشرق، بعد أن لعبت دور شرطي غربي منذ تشكلها بعد الحرب العالمية الأولى، ليس مصلحة تركية فحسب، بل ومصلحة سورية أيضاً، ولذا ينبغي الإصرار على الوصول إلى التوافقات الضرورية المؤسسة على علاقات متكافئة تحترم السيادة قوياً وفعلاً.

إن أية محاولة للاتكاء على الغرب أو أتباعه في الإقليم، سواء ضمن محاولة بائسة لإحداث توازن ما، أو ضمن آمال بالوصول إلى الرضا الغربي، تتناسى أن الغرب، كان ولا يزال، معادياً لوجود سورية من الأساس، ولن يكفيه في أزمته أية تنازلات يجري تقديمها سوى التنازل عن سورية بأكملها لكي تتحول لبلد تابع، أو أن تتفتت وتتفتت من الوجود، وكلا الأمرين غير قابلين للتحقيق، حتى لو أرادت أطراف سورية أن تساعد في تحقيق أي منهما!

شؤون اقتصادية



العالم ينتج غذاءً أكثر..
ويجوع أكثر!

14

شؤون محلية



الدقيق التمويني شبكات
تهريب ومكاسب كبيرة

09

ملف «سورية 2019»



السلاح بيد الحركة الشعبية..
انزلاق لملاعب الخصم

05

شؤون عمالية



الطبقة العاملة والمال
المقدس

02

الطبقة العاملة والمال المقدس



تشدد الظروف المعيشية قسوة، وتتناكل القوة الشرائية للطبقة العاملة يوماً بعد يوم، وتراجع الخدمات العامة، وتنساب الحقوق من بين أصابع الفقراء كالرمال الذكية، وتصر الحكومة على المضي بسياساتها الاقتصادية المنحازة لعصابة الوجهاء والأثرياء والفاستدين، ويتغلغل في نفوس العمال، فينعكس على مؤتمراتهم ليأتي الواقع ويفرض نفسه على التنظيم النقابي، فإمساك العصا من منتصفها لم يعد يجدي نفعاً.

الوطني بدل تدليل الحكومة للمستثمرين في القطاع الخدمي والسياحي الذي يربح ولا ينتج.

خطوة للوراء خطوتان للأمام
إن وضع هذه الأولويات في قبضة التنظيم النقابي وجعلها مرتكزاً نضالياً مستمراً قولاً وفعلاً، يضمن التقدم المطلوب للأمام بعد حقبة من التراجع، ويكفل الثقافة الطبقة العاملة حول تنظيمها النقابي، ويفتح الأفق أمام تقدم لاحق أكثر رقياً وأكبر فاعلية، ويتمشى مع الواقع الموضوعي الذي تنضج عوامل اتجاهاته نحو التغيير الجذري يوماً بعد يوم، واقع سيفرض نفسه على الجميع دون استثناء، وما تم تلمسه من خلال المؤتمرات النقابية يشير إلى أن الدورة القادمة التي ستقود العمل النقابي للأعوام الخمسة القادمة مطالب منها فهم مجمل المتغيرات وطبيعة المرحلة بتناقضاتها، على أن تكون بوصلة عملها حقوق الطبقة العاملة وعرقها ولقمة عيشها وسيادتها وكرامتها، فبعد كل خطوة للوراء لا بد أن تتقدم خطوتين للأمام.

ضرورة تلازم الأولويات

إن رفع شعار حق الإضراب للطبقة العاملة يساوي أهمية قضية الأجور العادلة فكلاهما يَفْؤيان بتلازمهما، وهذا الحق الدستوري يضاف إلى سلسلة الحقوق الدستورية التي ابتلعها الحكومة كالفقرة الثانية من المادة 40 من الدستور، التي تفيد بأن لكل عامل الحق في أجر عادل لا يقل عن الحد الأدنى من متطلبات الحياة المعيشية وتغيرها، من هنا تأتي ضرورة رفع شعار حق الإضراب كي يكون بوابة دفع الحكومة للالتزام بمضمونها، ومنها حقوق الطبقة العاملة، لتأتي ضمن الأولويات إعادة الدعم الحكومي الحقيقي على الحاجات الضرورية للمعيشة من غذاء ومحروقات وطاقات ولا بأس ببساطة ذكية شرط أن تملكها وتديرها مؤسسات الدولة، بدل هذه البطاقة عديمة الدعم القابعة في أيدي شركة تبحث عن أرباحها ولا شيء غيرها.

إن هذا الترابط بين المطالب يجعلنا نذكر بضرورة الدفع باتجاه الحفاظ على قطاع الدولة الإنتاجي وتطويره أولاً، والقطاع الإنتاجي الخاص. ثانياً، لما لذلك من أهمية للاقتصاد

وفي هذه المرحلة بالذات؟

الموارد ليست في جيوبنا

من الطبيعي أن تكون موضوعة الأجور على رأس أولويات العمل النقابي، فالتهرب الحكومي من هذا الاستحقاق مستمر وبطرق مختلفة، تغطيها الأرقام المبالغ بها عن حجم الدعم الحكومي واستمرار نقص الموارد الحكومية والحصار الاقتصادي ومفاعيل الأزمة، وإلى ما هنالك من ذرائع لم تعد تجد سوقاً لها، ولم تكتف الحكومة بذلك للتهرب من زيادة الأجور وحسب، بل جعلتها أدوات إضافية لسحب ليرات جديدة من جيوب العاملين بأجر عبر عشرات قنوات الجباية، وأخذت تضيف لسجلها المتختم بالسياسات الفاشلة ضغوطاً مالية عديدة على المزارعين والصناعيين والحرفيين والطلاب، أي: أنها ذهبت لكل مورد ممكن للمال، باستثناء المال المكنوز عند الفاسدين والمحترفين والمتهربين من الضرائب وأرباح المصارف الخاصة وشركات التحويل الخارجي، ومنبع الذهب عند شركتي الاتصالات الخليوية، وكان هذا المال الهائل مقدس ومنزه ومنيع!

إلياس زيتون

أتمت النقابات مؤتمراتها السنوية في جميع المحافظات السورية، وبذلك تكون قد أوكلت لاتحادات المحافظات والاتحادات المهنية مهمة استكمال صياغة المواقف من القضايا المتعلقة والملفات المستعصية عن الحلول، والمطالب المحققة المطالب عند الحكومة التي ما زالت مصرة على تسويقها وتبريرها وخلق الذرائع العجيبة بخطابها، ممثلة نفسها بتشجيع تلك الحقوق المهدورة والمسلوبة دفعة واحدة وإلى غير رجعة باستخدام كافة الأساليب المؤدية لموتها بالتقدم، وبتركيب إلياس والإحباط، وإغلاق الأفق بوجه الطبقة العاملة وحركتها النقابية، من هنا تكتسب مؤتمرات المحافظات والاتحادات المهنية المفترض انطلاقتها في الأيام القادمة أهمية كبرى كونها ملزمة باستدراك ما غفلت عنه المؤتمرات النقابية من ملفات هامة وأساسية، وترتيب الأولويات في المواقف والبرامج، والتحرك اللاحق، فما هي تلك الأولويات، وما أهمية التمسك بها

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



الحصار الخارجي والداخلي وجهان لعمله واحدة

الحصار الاقتصادي المفروض على سورية منذ بدء الأزمة له نصيب مهم في تضيق الخناق على شعبنا من حيث توفر المواد الأساسية التي يحتاجها في غذائه اليومي، وما كان هذا ليحدث لولا السياسات الانفتاحية التي تمت مع الغرب مما أدى إلى ربط الاقتصاد السوري برمته «تقريباً» مع هذه الأسواق الأمر الذي جعل الاقتصاد الوطني يتأثر تأثراً خطيراً بالحصار الجائر المفروض، وبالتالي انعكاسه على قدرة الدولة على تأمين الحاجات الضرورية للمواطنين من غاز، ومازوت، وغيرها من الحاجات الأخرى التي أصبح تأمينها يشكل عبئاً مضافاً إلى الأعباء الأخرى التي يعاني منها شعبنا، وخاصة الفقراء منهم المكتويين بنار الأسعار المتحكم بها من كبار الفاسدين والمحترفين المسيطرين على الأسواق والمخازين من البضائع، وهذا الفعل الشائن يصب في طاحونة الحصار، ويكمله من حيث النتائج المراد الحصول عليها ضمن الخطط السياسية الموضوعية أمريكياً.

والسؤال الذي يتردد على كل لسان من المكتويين بنار الأزمة، وهو موجه إلى الحكومة بالدرجة الأولى، وإلى كل القوى الوطنية والشرقية، وما أكثرها في بلادنا: أليس من طريقة نسير عليها لكسر الحصار الشيطاني المفروض علينا؟ أليس من وسيلة لمواجهة المحترفين وتجار الأزمات؟!

لقد تبنت الحكومات المتعاقبة في بياناتها الوزارية الحد من ارتفاع الأسعار، وتخفيف آثار الأزمة على المواطنين، ولاحقاً قالت: إنها ستضرب بيد من حديد على كل من يتلاعب بقوت الشعب من خلال قرارات صارمة ستتخذها لهذه الغاية، ولكن المكتويين بنار الأزمة لم يروا طحناً!! بل يشاهدون على وسائل الإعلام جعجة ترفع منسوب عدم الثقة المتراكم أصلاً بين الحكومات وفقراء الشعب السوري.

إن الحلول المطروحة لتخفيف وطء الأزمة من الحكومة تصطدم بجدار متين تمثله قوى النهب والفساد، التي لا مصلحة لها بالخروج الآمن من الأزمة عبر الحل السياسي والحوار «المفترض» البدء به، وهذا يتطلب من القوى السياسية الوطنية وفي مقدمتها الحركة النقابية التحرك في مواجهة الجبهة الأخرى المعتدية على قوت الشعب التي هي جبهة مترصة الصفوف، مستفيدة من ظروف الأزمة التي جزء منها الحصار الاقتصادي كي تمنع في نهبا واحتكارها للقمة الشعب.

المؤتمر السنوي لنقابة المهندسين الزراعيين في اللاذقية تحت شعار: الاستثمار الأمثل للموارد الزراعية المتاحة.



أظهرت أحدث دراسة أجراها المكتب المركزي للإحصاء في سورية أن متوسط الإنفاق التقديري للأسرة السورية لعام 2018 بلغ 325 ألف ليرة شهرياً (الدولار = 525 ليرة سورية)، ما يعني أن الفجوة بين الدخل والمتطلبات الحقيقية للإنفاق تزيد بنحو 8 أضعاف. يذكر أن وسطي الأجور والرواتب في سورية يقدر بما يتراوح بين 30-40 ألف ليرة، في القطاع العام، بينما يزيد نسبياً في القطاع الخاص ليصل إلى نحو 65 ألف ليرة، حسب تقديرات بعض الباحثين. وتظهر تلك الأرقام حجم الفجوة بين الدخل والأسعار.

والطرق لتسهيل وصول الناهبيين والفاستدين إلى أعلى مستويات الربح والذهب، نقابتنا ممثلتنا جميعاً وكلنا لدينا نفس الالتزامات أمامها، تميز عبر قرارها الذي يخص فتح مراكز بيع وتداول المواد الزراعية بين مهندسين اختصاص وقاية والمهندسين من بقية الاختصاصات.. والمنطق يجب أن تكون ضد هكذا قرار لو الوزارة أصدرته.

تشمل المهندسين الزراعيين باللباس كونهم بغالبيتهم ميدانيين، وتعديل توصيف المهندس الحقل ليضم المهندسين الزراعيين في منشآت الدواجن ومهندسي الإرشاد في المراكز الزراعية والوحدات الإرشادية.

تطوير عمل مركز تربية الأعداء الحيوية بشكل فعلي ليضم جميع أفات الحمضيات والزراعات المحمية.

وقف التعدي على الحراج لأن استمرار ما يحصل سيبيقنا بلا حراج.

إعادة تفعيل صندوق الدعم الزراعي والتخفيف من تكاليف المستلزمات

ولا تمل الحكومة من تكرار التصريحات التي تعد فيها فضائلها وإنفاقها على السوريين، وكأنها تتناسى فعلاً أن مخصصات الإنفاق الحكومي على الصحة أو غيرها، هو مال عام وصل إلى الحكومة مما دفعه عموم السوريين، وهو ليس مئة وتحديداً في الظروف الحالية. قدم الرفيق غسان القاضي في المؤتمر المداخلة التالية:

تراكم الثروة في طرف واحد... هو في الوقت ذاته تراكم للبؤس والمعاناة والعبودية والجهل في الطرف الآخر لذا أرفعوا الصوت لزيادة الحد الأدنى للأجور ليساوي الحد الأدنى للمعيشة.

جربت النقابات ونقابتنا منها النضال مع الحكومة في نفس الخندق وبتطابق كامل لتحسين ظروفنا، فانقلبنا إلى أسوأ وتعترنا لحدود الجوع.

لنحرب ونخرج إلى خندقنا نحن الذين نعمل ونعرق ونبدل الدماء إن أردنا مصالحنا. لأن هموم كل الحكومات المتعاقبة تتركز على إيجاد واستنباط أفضل الوسائل

تلك الزميل يسار الخير عن الضمان الصحي وتهرب الشركة الضامنة من التزاماتها تجاه العديد من الحالات التي لها علاقة بالأمراض المزمنة بالرغم من ارتفاع مبلغ الاشتراك الشهري.

كما طرح أحد الزملاء، بأن عدداً من الزملاء المتقاعدين لم يقبضوا راتب النقابة منذ أربعة أشهر، علماً أنهم استلموا بطاقات الصراف.

وحول المهندسين الجدد الذين لم يتم تعيينهم إلى الآن، علماً أنهم تخرجوا من ستة أشهر، وكذلك الدورة التي قبلها لم يباشروا عملهم علماً أنهم تخرجوا من أكثر من سنة ونصف.

تتحدث بعض الزملاء عن معاناة الناس لتأمين البطاقة الذكية لعدم وجود إلا ثلاثة مراكز في مدينة اللاذقية لخدمة المدينة وريفها.

تتحدث الزميل عيسى جنيدي حول ضرورة إعطاء البحث العلمي المزيد من الدعم وتخصيص جزء من الموازنة لذلك، وتفريغ الباحثين ودعمهم، لا أن يعملوا ضمن أوقات الدوام فقط.

لابد من إقامة مشاريع لها ريعية تحسن من ميزانية النقابة لزيادة رواتب المتقاعدين. دعم البحث في إنتاج الأسمدة الحيوية الرخيصة للتخفيف من معاناة المزارعين.

الزراعية التي ترهق المزارعين. دعم محصول الحمضيات ورفع الغبن عن المزارع من خلال وضع كل التسهيلات لتسويقه إلى المحافظات والدول المجاورة، وإلغاء ما يسمى بالترفيق وتسهيل الأمور على الحواجز.

إدارة توزيع مياه الري بما يحقق العدالة في الاستهلاك، هناك مناطق لا يأتيها دور السقاية كل شهر مرة، وهناك من تبقى عنده على الدوام والجميع يحاسب بنفس الكلفة طبعاً، لن أتحدث عما تعيقه هذه العشوائية في تطبيق أساليب الري الحديثة لأن العلم عندهم.

بعض ما طرحه المهندسون في

الطبقة العاملة



السودان - إرادة العمال

علقت الحكومة السودانية عمل الشركة الفلبينية التي رسي عليها عقد تشغيل الميناء الجنوبي في بورترسودان، في الوقت الذي علق فيه العاملون بالميناء الجنوبي والشمالى إضرابهم عن العمل وباشروا مهامهم يوم 24 شباط.

وقال المتحدث الرسمي باسم تجمع العاملين بالميناء الجنوبي: إن حاكم الولاية الجديد واللجنة الحكومية الخاصة بمعالجة الأزمة، زاروا مقر الميناء وأبلغوا العمال بقرار الحكومة إيقاف عمل الشركة الفلبينية مدة شهر، لمراجعة العقد معها، وإعلان القرار النهائي.

وأشار إلى أن العمال أكدوا للوفد الحكومي رفضهم التام لإدارة الميناء عبر شركة أجنبية أو خصصته، وذكر: أنهم رفعوا الإضراب بسبب التطورات الجديدة، وأضاف: «شرطنا الأول إلغاء العقد وإعادة الوضع لما هو عليه، ولن نقبل بأية شركة أجنبية».

ألمانيا - إضراب عام

نظم آلاف العاملين في القطاع العام بولايات ألمانية عدة، يوم 26 شباط، إضراباً «تحذيرياً» جاء استجابة لدعوة النقابات المختلفة في البلاد، وطلبوا برفع الأجور.

ووفق بيان أصدرته نقابة التعليم والبحث، فإن أكثر من 10 آلاف من العاملين في القطاع العام، بينهم معلمون ومدرسون وتربويون، وغيرهم، شاركوا في الإضراب التحذيري في العاصمة برلين.

وأشار البيان إلى انقطاع التدريس في الكثير من المدارس، إلى جانب إغلاق 140 روضة أطفال أبوابها. وأشارت قناة «ARD» الألمانية، إلى تنظيم أكثر من 7 آلاف عامل إضراباً عن العمل في ولاية بافاريا، كما نظم نحو 8 آلاف عامل إضراباً مماثلاً في مدينة دوسلدورف بولاية شمال الراين وستفاليا.

بلجيكا - مظاهرة المرأة

دعا الاتحاد الاشتراكي العمالي العام في بلجيكا «FGTB» أعضائه إلى الانضمام إلى أعمال مثل: مسيرة المرأة العالمية التي تبدأ يوم الجمعة المقبل في الساعة الخامسة مساءً. في محطة القطار المركزية في بروكسل، وإضراب المرأة الذي نظمته مجموعة 8 آذار في اليوم نفسه.

وأصدر الاتحاد بياناً أفاد فيه: يتقاضى الرجال في المتوسط 21% أجراً أكثر من النساء في بلجيكا، في حين أن الفجوة التقاعدية هي 28% لصالح الرجال، وأضاف البيان: أن النساء يعملن بدون أجر ابتداءً من الساعة 03:05 كل يوم.

وشدد الاتحاد على أنه «ليس من العدل لمجرد ولادة العاملات كإناث أو بسبب ولادتهن أو بسبب أن لديهن ظروف عمل خاصة أن يتقاضين أجراً أو معاشاً أقل من الرجال».

المغرب - الطبقة العاملة

خرجت جموع حاشدة يوم 24 شباط من الطبقة العاملة المغربية وبمشاركة واسعة من مكونات المجتمع المدني استجابة لدعوة المركزية النقابية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، للتعبير من جديد عن رفضها وإدانتها لما آل إليه الوضع الاجتماعي من تدهور، وما ينتظرها من مخاطر محدقة، بسبب تمادي الحكومة في تعميق الفوارق الاجتماعية، واستمرار تعنتها في الاستجابة للمطالب الاجتماعية الأساسية لأصحاب الأجور والموظفين. ورفعت شعارات ولافتات تدعو بقوة مسلسل انتهاك الحريات، ووقوف الحكومة بمسافة، عن إجراءات التوقيف والطرود والتسريح والنقل التعسفية التي تطال عدداً من العاملات والعمال والموظفين، كما شجب المحتجون، تنفيذ الحكومة لإملاءات صندوق النقد الدولي.

عمال أحذية السويداء.. وذكّر....



أربعون عاماً مرت على بدء العمل في معمل الأحذية في السويداء لم تخل من الانتكاسات والسيات ليسترد المعمل في عام 2016 عافيته وطاقته الإنتاجية، ويحقق أرباحاً كبيرة بما يشبه المعجزة، ورغم الأزمة وتداعياتها وقدم الآلات والنقص الحاد في العمالة ومستلزمات الإنتاج لم يتوقف العمل في هذا المعمل.

■ مراسل قاسيون

معمل رابح ونجاح:

معمل الأحذية أنشئ في عام 1976 وبدأ العمل فيه في عام 1978 وهو واحد من أربعة معامل وشركات للقطاع العام تابعة لوزارة الصناعة تعمل في محافظة السويداء، ومن الواضح أن العمر الافتراضي والزمني للآلات في هذا المعمل قد انتهى، ولكن بجهود العمال الفنيين العاملين في الورشة الفنية في هذا المعمل تم تحديث هذه الآلات في ظل نقص القطع التبديلية واستبدال الموجودة في المعمل منذ أربعين عاماً.

في عام 2018 كانت الخطة الإنتاجية 177 ألف زوج نفذ من الخطة 153 ألف زوج بنسب تنفيذ 87 % وبلغت المبيعات حوالي 1,250 مليار ليرة سورية، ونظراً لزيادة الطلب على المنتج تم تشغيل وردية إضافية تتضمن ساعتين يومياً بعد انتهاء الدوام الفعلي للعمال الأساسيين على خطوط الإنتاج.

قَدَم الآلات مَعِيق الإنتاج

يقسم المعمل إلى أربعة أقسام أساسية: هي القص والخياطة والتحضير والتكريب، وكل قسم من هذه الأقسام بحاجة ماسة لآلات حديثة وضرورية لاستمرار العملية الإنتاجية وتحسين جودة المنتج وقدرته على المنافسة في الأسواق، ويعتبر قسم التركيب الأكثر حاجة لتحديث الآلات، وقد تم استقدام آلة شد المقدمة في السنة الماضية بطاقة إنتاجية 700 زوج يومياً وهي آلة مبرمجة إلكترونياً يمكنها شد

أحذية متعددة الموديلات، وهذه الآلة الحديثة تبقى قاصرة عن إتمام العملية الإنتاجية ما لم تستكمل بالآلات المساعدة الباقية، آلات شد الوسط والبرش والضغط، لأن عمل هذه الآلات متكامل وضروري لإتمام إنتاج المنتج وقدرته على منافسة الموديلات المعروضة في الأسواق.

نقص حاد في العمالة

يعمل في معمل الأحذية 159 عاملاً وعاملة منهم 48 يعقود سنوية- 10 مياومين- 3 عمال خبرة- عامل ندب وباقي العمال دائمون.

أكبر مشكلة تواجه المعمل بحسب ما تحدث العمال بعد قَدَم الآلات هي: النقص الحاد في الكادر العمالي الفني والإداري الإنتاجي، إذ يحتاج المعمل لأكثر من مئتي عامل، الأمر الذي جعل العمال يعملون بمجهود إضافي لتغطية النقص في عدد العمال وإنجاز العملية الإنتاجية، ربع عدد العمال مؤقتون يعملون بصفة مياومين أو عقود سنوية ولكل منهم هموم ومطالب. إذ يطلب العمال المياومون بتسوية وضعهم الوظيفي وتنظيم عقود سنوية أو خبرة لهم، وخصوصاً أنهم يعملون منذ أربع سنوات في المعمل بشكل يومي ودائم دون انقطاع، وتسوية أوضاعهم ستعود عليهم بالاستقرار والأمان من العوز والبطالة، أما العمال أصحاب العقود السنوية بناء على مسابقة أجريت في عام 2017 ولم يتم تعيينهم إلا في الشهر العاشر لعام 2018 قاسيون بين العمال قاسيون، التقت عدداً من العمال الذين تحدثوا عن معاناتهم ومطالبهم المحقة.

إحدى العاملات قالت: المطلب

الأساسي لنا تشميل جميع عمال المعمل بالمهن الشاقة والخطرة، كوننا نعمل بمواد كيميائية خطيرة، الجهاز التنفسي الناجمة عن استنشاق المواد الكيميائية، كون المعمل عبارة عن صالة مفتوحة ولدينا عدة حالات مصابة بأمراض سرطانية وتنفسية تخضع للعلاج والمتابعة. أحد العمال قال ساخراً: هل يعقل أن سعر الوجبة الغذائية 30 ل.س «وين بعدنا عايشين ويحتاج تعديل سعر الوجبة لمؤتمر جينيف؟ شو بتحبج هالأيام الـ 30 ليرة، موعودين برفع قيمة الوجبة إلى 245 ل.س».

إحدى العاملات قالت: العامل يعمل طيلة الشهر بجهد إضافي نظراً لقلة العمال ليحصل على حوافر زهيدة لا تغني من جوع، والسبب إن نظام الحوافر الإنتاجية قديم، ولا يتناسب مع غلاء المعيشة والجهد المبذول من قبل العامل.

كما تحدث عامل آخر عن مخصصات الكساء العمالي قائلاً: مبلغ 18000 ليرة سورية ثمن لباس وحذاء لا يكفي، ولابد من زيادة مخصصات الكساء لتتناسب مع الأسعار الحالية في الأسواق، وهناك وعود برفع قيمة المخصصات لتصبح 28000 ل.س.

أحد العاملين يعقود «مياومة» في المعمل تحدث باسم المياومين قائلاً: مطلبنا الأساسي «تثبيتنا» لیتاح لنا الاستفادة من بعض الخدمات المتعلقة بالتأمينات الاجتماعية والكساء العمالي والوجبة الغذائية والوصفات الطبية رغم ضعف قيمتها.

أهم مطالب العمال

منح صلاحيات للإدارة لتحقيق

زيادة الإنتاج كماً ونوعاً. تعديل القانون الأساسي للعاملين في الدولة، ومنح الضمان الشامل أثناء العمل، وبعد سن التقاعد، كون العامل بحاجة إلى الرعاية الصحية أكثر مع تقدمه بالسن.

العمل على تسوية وضع العاملين بحكم المستقبل بسبب الأزمة وتوزيع الأرباح القانونية في السنوات الاربعة والقابلة للتوزيع على العمال، والتي تقدر بحوالي 70 مليون ليرة سورية.

الإسراع بتعيين عدد آخر من العمال الناجحين في المسابقة المعلن عنها عام 2017، وتأمين القطع التبديلية لعمليات الصيانة ودعم المعمل بالآلات جديدة وحديثة لتحسين المنتج.

نقص العمالة والاعتماد على العمال المؤقتين، وقَدَم الآلات وضعف نظام الحوافر والمكافآت عقبات كبرى يعاني منها معمل الأحذية في السويداء. يعمل المعمل بكامل طاقته المتاحة، وانتقل بفضل جهود عماله من حالة الخسارة عام 2009 إلى حالة الربح تدريجياً وحقق نسب إنتاج أكثر من جيدة قياساً بالصعوبات الموجودة رغم العمل على خط إنتاج واحد فقط جراء نقص الآلات وتنسيق بعضها.

علمت قاسيون أنه تم وضع جميع تلك الإشكاليات أمام وزير الصناعة في زيارته الأخيرة إلى معمل الأحذية في السويداء، ووعد بشراء الآلات الحديثة لتطوير الإنتاج «آلة شد وسط وكعب» و«آلة برش وقص ليزرية» ضمن خطة العام الحالي. إن المعمل رابح ونجاح ما يجعل إنصاف عماله وحل مشاكلهم حقاً مكتسباً لهم يجب إنجازه بالسرعة القصوى.

من أول السطر

■ نبيل عكام

التشاركية والنقابات

أشارت معظم التقارير النقابية ومداخلات النقابيين في مؤتمراتهم السنوية التي انتهت مؤخراً، حول واقع قطاع الدولة، وخاصة القطاع الصناعي خلال الفترة الماضية، وإلى تدني مستوى تنفيذ خطته واستمرارية تعثره نتيجة تلك السياسات الاقتصادية الليبرالية المتبعة اتجاهاً من قبل الحكومة الساعية إلى تقليص دوره إلى أقصى حد يمكن أن يؤدي إلى تلاشي، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر بهذا القطاع وإعطاء تلك الإمكانيات الضرورية من توظيف المال اللازم من موازنة الحكومة كي يطور آلاته ويقوم بأعمال الصيانة الضرورية المطلوبة لهذه المنشآت، لقد كان قطاع الدولة بمختلف شركاته ومؤسساته إحدى أهم الركائز الأساسية في الاقتصاد الوطني، حيث دلت الحرب الدائرة في البلاد منذ أكثر من ثماني سنوات على ذلك، رغم كل المعوقات التي واجهها من السياسات الحكومية المتبعة اتجاهاً تحت ذريعة الحرب. كما دلت الوقائع أن المضي نحو طرح هذا القطاع للاستثمار الخاص أو الأجنبي منه أو المحلي تحت يافطة التشاركية لا يمكن أن يطور هذا القطاع بل يزيد من عمليات نهبه وتخريبه وصولاً للقضاء عليه، ولنا في استثمار شركة فرعون في معمل الإسمنت مثلاً صرخاً على ذلك. ورغم ذلك نجد أن هذا الاتجاه مازال سائداً من قبل الحكومة في معظم القطاعات الهامة لقطاع الدولة، فهذه هي المؤسسة العامة للصناعات الغذائية تعمل على طرح بعض الشركات التابعة لها للاستثمار الخاص بحجة تطويرها، وعدم إمكانية توظيف الاستثمارات الضرورية لها، وأما ضعف إنتاجها وقدم آلاتها فهو بسبب إهمال العمال وتقاعسهم، هذا ما تدعيه إدارات الشركات وإدارة المؤسسة، متناسية الفساد المستشري في معظم مفاصل أجهزة الدولة الأساسية، وكل ما قدمه العمال من عمل وتفانٍ اتجاه منشآتهم رغم ضعف أجورهم التي لا تلبى أدنى احتياجاتهم المعيشية الأساسية. والسؤال الذي مازال مطروحاً للحركة النقابية: هل مازالت النقابات مقتنعة بهذه التشاركية؟ وأن هذه السياسات الحكومية سوف تلبى مصالح العمال وتدفع بالاقتصاد الوطني نحو النهوض وتحقيق ذلك النمو الضروري؟

إن تقديم التنازلات لقوى رأس المال بذريعة الأزمة والحرب ومسايرة النقابات للحكومة في مشروعها التشاركي الذي تطرحه باستمرار بما يتعلق بشركات ومعامل قطاع الدولة، هو خسارة النقابات لفاعليتها العالية المتمركزة في تلك القطاعات الإنتاجية، لأن التشاركية إن تمت ستقلب الأمور رأساً على عقب اقتصادياً وحقوقياً.

تتنقل العناوين الإخبارية الرئيسة اليوم من بلد لبلد لتتصدر فرنسا الأخبار، ثم السودان، فالجزائر، وقبلها العراق، والأردن، وغيرها.. لترصد ظاهرة الحراكات الشعبية التي لا تهدأ، والتي عادت للنشاط منذ مطلع القرن، وهي اليوم مثار قلق الكثيرين... بين النخب الحاكمة والمتأزمة عالمياً التي تخاف من حركة المجتمع، وبين من يخاف على حراك الغاضبين من مأرب النخب ذاتها.

السلاح بيد الحركة الشعبية..

انزلاق لملعب الخصم



أكثر ما يثير القلق هو: دفع الحركة الشعبية نحو السلاح الذي يشكل أخطر ما يهدد التطور والسير للأمام... المسار الذي لا يمكن أن يفتح إلا باحتجاجات الشعوب وضغط الملايين المضطهدة.

■ ليلي نصير

«التغيير بالسلاح» بين زمن وآخر

غالباً ما ارتبطت صورة العمل الشعبي الثوري، بصور المناضلين من حملة السلاح يقودون معارك الشوارع.. فمن كومونة باريس وحتى الجيش الأحمر وصولاً إلى كوبا مروراً بالكثير من تجارب القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين. ظواهر بطولية ارتبطت بنجاح الوصول إلى تغيير أنظمة الحكم القائمة، ومحاولة إقامة بديل شعبي عبر المواجهة المباشرة مع أدوات الأنظمة الحاكمة، التي تستخدم جهاز الدولة تحديداً، باعتباره أداة قمع وتنظيم.

ولكن ما صبح على النظام القيصري الروسي في مطلع القرن العشرين، أو على نظام الجزيرة الكوبية الهش قبل الثورة.. لا يصح اليوم. فلكل ظرف أشكاله الثورية التي تحددها المتغيرات والضرورة.

الفارق الزمني بين المرحلتين، حمل معه تغيرات كبرى على بنية جهاز الدولة، الأداة التي تستخدمها النخب الحاكمة في حكمها. فتطور الإنتاج الرأسمالي مع النصف الثاني من القرن العشرين، ضمّ أجهزة الدولة وعمق دورها. فتوسعت من حيث

مهامها، ومن حيث درجة ارتباط المجتمع بها، بالوظائف، والخدمات. والأهم: توسعت أجهزتها العسكرية، مع توسع العسكرة عالمياً، التي قادها المركز الغربي.

فتح «المعركة الأهلية»

أصبحت المواجهة الشعبية عبر السلاح، هي مواجهة مع جهاز ضخم وقوي، ومرتبطة بالمجتمع، والأهم مهيمن عليه من قبل النخب الحاكمة. إذ أصبحت هذه المواجهة تؤدي منطقياً إلى حروب أهلية مستدامة، وتهدد وجود الدول والكيانات، مهددة بالتالي بالعودة للوراء عوضاً عن السير إلى الأمام. أي: إن اعتماد السلاح في نيل الحقوق من النخب الحاكمة عالمياً، ينقلب اليوم إلى معارك طويلة الأمد، ينقسم المجتمع حيالها، وتجعل الحركة الشعبية المسلحة عنصراً للوراء، عوضاً عن تحولها إلى دافع للتغيير وتبديل القديم بالجديد الضروري.

وهذا بدوره انزلاق «لملعب النخب الحاكمة»، التي ترى في تسليح الحراك ومواجهته مسلحاً، فرصة للخلاص من حراك سلمي شعبي واسع الطيف، يجتمع المجتمع وراءه ويحقق الضغط المطلوب في ميزان القوى الطبقي.

ارتهان لمالكي السلاح

من جهة أخرى انزلاق الحراكات الشعبية إلى السلاح، يعني اليوم حصول الحركة الشعبية على سلاح من طرف خارجي... طرف معني بالوصول إلى الصراع المسلح الداخلي في هذه النقطة الجغرافية أو تلك. إن اعتماد الحراكات الشعبية على السلاح، هو انزلاق يخدم الفوضى العالمية: المشروع الأمريكي، الذي يريد دعم أي صراع يسمح بزوال البنى التقليدية لأجهزة الدول، سواء كانت معادية أو تابعة أو حتى حليفة...

تسارع أنظمة الحكم الناهبة والمتأزمة، إلى اتهام الحراكات الشعبية «بالتأمر»، ويمكن القول: إن لهذا أساساً ينطلق من أن المركز الأمريكي يسعى لتلقف غضب الناس، واستخدامه ذريعة للانتقال إلى المعركة المسلحة، وفتح باب الصراعات الداخلية

المستدامة. ولكن بالمقابل فإن أنظمة الحكم التي توصل الناس إلى اليأس والغضب لها المساهمة الأولى في هذا «التأمر»، وتحديداً عندما لا تسارع إلى تقديم التنازلات أمام موجة الغضب الشعبي التي لا يمكن أن يطلب منها الركون والعودة للوراء...

إن واحدة من أكثر المهمات ثورية اليوم، هي الحفاظ على الحراكات الشعبية المحلية سلمية الطابع، وحمايتها من الانزلاق إلى السلاح، واعتمادها إستراتيجية الضغط السلمي والانفتاح تجاه الحوار. لأن النخب لم يعد لديها ما تقوله أو تقدمه اليوم للشعوب المحتقنة، وهي خاسرة تحديداً في المعارك السلمية. الأمر الذي يسمح بتفكيك البنى الناهبة والمتمترسة خلف جهاز الدولة، مع الحفاظ عليه وتحويله لخدمة السير للأمام.

لقاء مع الشخصيات السياسية السورية الكردية

التقى مساء اليوم، الأربعاء 27 شباط، في موسكو، رئيس منصة موسكو وأمين حزب الإرادة الشعبية د. قدرى جميل مع مجموعة من الشخصيات السياسية والعامة السورية الكردية ضمت كلاً من سعد الدين ملا، صلاح درويش، أحمد علي وأكرم عنين.

خلال اللقاء، جرى نقاش إيجابي حول السبل الضرورية لحل الأزمة السورية على أساس القرار 2245 بما يضمن وحدة سورية وسيادتها. وكذلك جرى نقاش معمق حول آليات حل القضية الكردية في الإطار السوري وفي الإطار العام.

واتفق الجانبان على متابعة التواصل والعمل وتعزيزه.

الغربيون يتقاذفون «داعش»



تصل إلى قلب الحكم، وتحرّص انقسامات أعمق. وقد يشكل هذا الملف أداة ضغط أمريكية على الأطراف الأوروبية، ليبازر الأمريكيون الأوروبيين من خلالهم، ويحصلوا على شيء ما بمقابل التخلص منهم، وعدم إثارة «بلبله» في الداخل الأوروبي.

ظاهرة «الإرهاب» تنتهي

لدى الغرب حلان بديلان لتوظيف هذه القوى، الأول: ترحيلهم إلى بقعة توتر جديدة، كما يجري في الحديث عن آسيا الوسطى، أو تنشيطهم في إفريقيا، ولكن هذا الأمر يصبح أكثر صعوبة، مع تغير ميزان القوى الدولية، ومراقبة الأطراف الدولية الأخرى لهذا الملف، والحديث العلني حوله، واستباقه بإجراءات وقائية لمنع استقرار الإرهاب وانتشاره في مناطق جديدة.

أما الحل الثاني، فهو: زجه في معارك عسكرية خاسرة بغاية إعدامهم بعيداً عن أراضيهم، أو بالسيناريو الآخر: من يتبقى منهم، يُقتل من قبل التحالف نفسه للاستثمار الإعلامي في سياق «مكافحة الإرهاب».

أيّاً يكن السيناريو الذي سيستخدمه الغربيون لإنهاء مقاتليهم الإرهابيين، فالنهاية واحدة: هذه الأداة «الداعشية» انتهت فعلياً، وستتبعها الأداة الأسبق منها «القاعدة» مع وليدتها «جبهة النصرة»، وهذا كله يمثل خسارة كبرى لقوى الفوضى العالمية، الإمبريالية، التي خسرت أداة منخفضة التكاليف قياساً بقدرتها على إشعال الفوضى والحروب... إن ظاهرة «الإرهاب» تشارف على الانتهاء سورياً، وربما معها عالمياً. فلا يمكن إعادة تجريب أدوات الأمتس التي تمت هزيمتها في عالم اليوم.

في هذا الأمر مختلفة قليلاً عن مصالح الأمريكيين... حيث الطرف الغربي عموماً يتمنى لو باستطاعته أن يبقي أدواته «الداعشية» عتاداً ومقاتلين لاستخدامهم متى وكيفما يشاؤون لغايات عدة، إلا أن الواقع الجديد بات يضيق على أحلامهم هذه، ليجري خلافاً بينهم حول كيفية معالجة هذه المشكلة.

الأمريكيون من زاويتهم، يريدون الحفاظ على حياة هؤلاء «المقاتلين» الذين تم اختبارهم وتدريبهم وخاضوا المعارك، المحافظة عليهم ولو في السجون، وإن كان تحت حكم «مدى الحياة» - كمقاتلين موجودين في الاحتياط - إلا أن السير بهذا الأمر قد يكون بسيطاً على واشنطن لسبب واحد: حيث لا وجود لجنسيات أمريكية ضمن صفوف داعش يتم تداولها عبر الإعلام ليستردوهم. بينما يأتي مقاتلو داعش الغربيون من أوروبا بشكل أساسي، وعودة هؤلاء «المقاتلين» ووضعهم في الزنازين كأي سجين آخر - كونهم لا يملكون عقوبة إعدام - سينتج عنها ارتباكات في الداخل الأوروبي، ويفتح ملفات أمنية وسياسية أوروبية..

إن عودة هؤلاء ستثير جملة من التساؤلات، حول ظاهرة الواعش الأوروبيين: فمن هم هؤلاء، وكيف تكونوا في قلب أوروبا، وكيف تم تسهيل إرسالهم إلى سورية وغيرها، ولماذا يتم استرجاعهم، ومن هي القوى المسؤولة عن هذا الملف الاستخباراتي؟.. وصولاً إلى أسئلة أعمق من قبل الشعوب الأوروبية وأطراف سياسية حيال علاقة هذه الأنظمة بهذه الكيانات الإرهابية، قد تصل إلى حد تضطر بها هذه الحكومات اتخاذ إجراءات إقالات أو محاكمات

تهدد أمريكا
الأوروبيين
بإطلاق
دواعشهم إن لم
يتم استلامهم
في عملية ابتزاز
واضحة

مع بدء انتهاء تنظيم «داعش» في الشمال الشرقي لسورية، وحصاره في آخر معاقله وتحديداً بلدة الباغوز في محافظة دير الزور، التي بدأ المدنيون يخرجون منها، يرافقهم مستسلمون أو متسللون من مقاتلي التنظيم الذين يجري أسرهم تبعاً، ظهرت مسألة لم تكن بحسبان قوى التحالف الغربي كما يبدو، ليطم التجاذب حولها...

■ ماهر شرف

بدأت منذ مدة تصريحات التهرب والتنصل من قبل بعض الدول الغربية، عن استلام ومحاكمة مواطنيهم المنتمين لتنظيم داعش، والمحتجزين من قبل جهات عدة ومنها واشنطن بعد أن باتت هذه الظاهرة قاب قوسين أو أدنى من الزوال.

آمال محطمة

لم تُخطط هذه الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها كبريطانيا وفرنسا وغيرها، في أثناء عملها على بناء «داعش»، أن تأتي لحظة يطالبون بها باستلام أفراد هذا التنظيم المنتمين لهم... فالغالب منهم كان يعمل وفقاً لموازين القوى الدولية القديمة، ويتوقع بناء عليها: أن قوى الإرهاب هذه ستصبح لها كما سُميت: «دولة» قائمة بذاتها، وتمتد ربما عشرات السنين. لكن احتداد الأزمة الرأسمالية، فرض على الغرب والولايات المتحدة تراجعاً أقوى وأسرع، وفتح بالمقابل المجال واسعاً لصعود قوى أخرى لها رؤى وسياسات بمصالح مختلفة كلياً عن الغرب. لتدخل روسيا فيما بعد بعمليات عسكرية تقلب بها آمال واشنطن التي صرّحت حينها على لسان «أوباما» بأن القضاء على داعش سيستغرق نحو 30 عاماً، لينتهي التنظيم بعد 3 أعوام من انطلاق العمليات الروسية في مكافحة الإرهاب.

دواعش أوروبا معلقين

أعلن ترامب الشهر الماضي عبر

«تويتر» بأن الولايات المتحدة تحتجز ما يزيد عن 800 مُقاتل «داعشي» من جنسيات أوروبية مختلفة، منها: بريطانيا وفرنسا وألمانيا، وطالب هذه الدول باستلام «مواطنيهم» ومحاكمتهم، أو سوف يضطر الأمريكيان إلى الإفراج عنهم! بالإضافة إلى ذلك فإن المجموعات الكردية في سورية والعراق لديها مئات من المحتجزين الداعشيين الأجانب ذوو الجنسيات الأوروبية، الذين يرفضون بدورهم محاكمتهم ويطالبون بإرسالهم إلى دولهم التي أتوا منها..

تهرب وإنكار تبدي الدول الأوروبية تردداً ومماطلة واضحين إزاء التصرف حيال استعادة هؤلاء الأفراد، حيث قالت وزيرة الخارجية النمساوية كارين كنائسل: إن مجلس الشؤون الخارجية الأوروبية وافق على حق كل دولة أوروبية في اتخاذ قرارها بشأن استقبال مقاتلي داعش المقبوض عليهم في سورية. وأعلن رئيس الوزراء السويدي، ستيفان لوفين: إن بلاده لن تقدم أية مساعدة في إعادة مواطنيها الذين قاتلوا في صفوف تنظيم داعش. وقال الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون: إنه يجب محاكمة مقاتلي تنظيم داعش الفرنسيين الذين تم أسرهم في العراق وسورية في الدول التي يواجهون فيها اتهامات.

أبعد من أرقام ومحاكم

قد يقول قائل: لم هذا التعقيد؟ لم لا يأخذوهم ويحاكمونهم هناك، إعداماً. لكن في الحقيقة مصالح الأوروبيين

إعادة هؤلاء
الدواعش إلى
أوروبا ستثير
ملفات أمنية
وسياسية
أوروبية حيال
علاقة أنظمتهم
بهذه الكيانات
الإرهابية

وداعاً لأسطورة «أمريكا الديمقراطية»!



تبدو «هستيريا» ترامب للبعض، بأنها داءٌ خلقي وشخصي، رغم أن حقيقة الأمر توضح بأن عنجهية ترامب وأسلوبه غير المنمق، هي مزايا مطلوبة وضرورية في المرحلة التي تعيشها أمريكا اليوم، والتي تتطلب قدراً قليلاً من الديمقراطية مترافقاً مع مستوى عالٍ من التمادي والجنون، يقدمه لنا «الكارتر» ترامب ببراعة عالية ليس لها مثيل، وكونها فريدة من نوعها، فربما لن نرى غيرها في قادم أيام أمريكا!

■ احمد علي

لم يعد خافياً على أحد إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن حالة الطوارئ؛ الإعلان الذي جاء تحت ذريعة بناء جدار المكسيك، والذي سبقه تصريح مفاده أن «أمريكا لن تكون أبداً بلداً اشتراكياً». القاسم المشترك بين هذين الأمرين هو: ارتباطهما المباشر بالتطورات في الداخل الأمريكي، والأزمة الداخلية العميقة التي تعيشها الولايات المتحدة الأمريكية، وبالأخص على وقع الأزمة الاقتصادية، تلك الأزمة التي تولد عملياً حالة من الانقسام الكبير ضمن النخب الأمريكية الحاكمة من جهة، وحاجة إلى مستوى عالٍ من القمع في المجتمع الأمريكي من جهة أخرى.

«تناقض حاد»

مستوى الضغوطات الداخلية هذه، ألقت ظلالها على الخطاب والسلوك الأمريكي، وفتحت الباب واسعاً لصراع حاد بين المجتمع الأمريكي والمنظومة الحاكمة، صراع سيُشمل جميع الجوانب، وسيصطدم أولاً بالشعار الأمريكي العريض الذي لطالما رفعته أمريكا في وجه شعبيها والعالم، بكونها «بلد الديمقراطية».

ينبغي التوضيح بدايةً: أن شعار «أمريكا بلد الديمقراطية»، ولّد في مرحلة محددة، وهي مرحلة المنافسة بين النموذجين الرأسمالي والاشتراكي... ليكون تسويقاً «لديمقراطية الغرب» باعتبارها نقيض «الشمولية

السوفيتية». تلك «الديمقراطية» التي كشفت عن وجهها مع تطور واحتدام أزمة رأس المال العالمي.

«ديمقراطية طارئة»

تشكل الفترة ما بين أربعينات وحتى ستينات القرن الماضي، نقطة مرجعية في التعاطي مع هذا الشعار، وهي الفترة التي كانت النخب الأمريكية قادرة أن تعطي وتقدم للمجتمع الأمريكي دفعات للأمام، اقتصادياً واجتماعياً وبالتالي سياسياً. مستفيدةً بذلك من مكاسب الحرب العالمية الثانية، ومن عمليات النهب الخارجي عبر منظومة الهيمنة الأمريكية العالمية.. أنتجت هذه المرحلة حالة استثنائية تسمح للنخب الأمريكية الحاكمة بأن تعطي هامشاً واسعاً من الديمقراطية في المجتمع الأمريكي، وذلك لما تشكله حالة التقدم الطارئة والموجودة في المجتمع من ضمان لهذه النخب بأنه لن يتحرك ضدها في هذه اللحظة.

وحصلت بعد تلك الفترة عدة انعطافات - ليست طارئة أبداً - عن السياق الوارد سابقاً، وهذا يمكننا من الحديث عن ثلاث مراحل في التعاطي مع هذا الشعار من حيث خضوعه لمتغيرات الواقع، وشكل تجليه في أمريكا والعالم:

«الحرب الداخلية: طور أول»..

المرحلة الأولى؛ حالة حرب داخلية بين المنظومة الأمريكية والمجتمع الأمريكي، وارتسمت ملامحها منذ بداية سبعينات القرن الماضي بالتزامن

مع انتهاء أثر «عقد النمو الذهبي في الغرب - الخمسينات» وبداية تراجع النمو والأزمة الاقتصادية، والتي كانت السبب الرئيس لفتح النخب الصراع مع الداخل الأمريكي، وبدء التراجع الديمقراطي، الذي نجد تعبيراته في إطلاق نيكسون خلال توليه الرئاسة بين 1969 - 1974 ما أسماه حرباً شاملة لفرض «النظام والقانون» ضد «العدو الأول للولايات المتحدة: المخدرات»، وما تلا ذلك من إعلان عن قانون الطوارئ نفسه في العام 1976، لتبدأ بعدها أعداد السجون والمساجين تتزايد باطراد في الولايات المتحدة...

«الحرب في الخارج»

في المرحلة الثانية، والتي يمكن رصدها منذ بداية تسعينيات القرن نفسه، وذلك عندما أصبحت الولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي القوة المنفردة والمسيطرة عالمياً. جرى في هذه المرحلة تحول قامت من خلاله أمريكا بنقل إحداثيات الحرب إلى الخارج، عبر سلسلة من الحروب سرعان ما أوضحت زيف الديمقراطية الأمريكية للعالم أجمع.. وجرى هذا التحول بالتزامن مع الاستمرار في تسويق الكلام الكاذب نفسه للمجتمع الأمريكي: «نحن نحارب الإرهاب - نحن شرطي العالم - نحن ننشر السلام والديمقراطية عبر العالم».

«الحرب الداخلية: طور ثان»..

نعتقد اليوم، أننا على أبواب مرحلة

ثالثة، لم تعد فيها حالات استثنائية تسمح بهامش ديمقراطية ما، كما في الفترة التي سبقت سبعينات القرن الماضي، ولم تعد فيها أكاذيب المنظومة الأمريكية تمر على المجتمع الأمريكي، وتجدي في تأريخه. وذلك لأن المنظومة الأمريكية لم تعد قادرة على تقديم أية «رشوة» للشعب الأمريكي. الأمر الذي يعني عملياً دخول أمريكا في طور جديد من الصراع الداخلي، مع احتدام مستوى ضغوط النخبة على المجتمع. فأبواب الربح الخارجي لم تعد مشرعة لنخبة الولايات المتحدة، وكلفة الدفاع في عالم بدأت تظهر فيه قوى جديدة منافسة عسكرياً وتكنولوجياً وحتى مالياً، وتجعل الدخل الخارجي لنخبة الولايات المتحدة أقل، وكلفة الدفاع عنه أعلى...

«صراع حاد وقمع بالضرورة»

كون أن هذا الدخول الجديد في الحرب الداخلية يعني فيما يعنيه الاستجابة لضرورات الإنفاق العسكري والحكومي عموماً، ضمن اقتصاد يقبع على أبواب صدمة مالية كبيرة، فهذا يعني أن التناقضات الأمريكية الداخلية وصلت لنقطة حرجية سيتعمق عندها انقسام النخبة الأمريكية، وستعمق الانقسام ضمن المجتمع الأمريكي، والأهم من ذلك: أنها ستزيد عداءه للنخبة.

وعليه، فإن مستقبل السلوك الأمريكي في مواجهة النخبة للأزمة، ولردود أفعال المجتمع، ليس ديمقراطياً أبداً، بل أشد ديكتاتورية بالضرورة!

إن مستقبل السلوك الأمريكي في مواجهة النخبة للأزمة ولردود أفعال المجتمع ليس ديمقراطياً أبداً بل أشد ديكتاتورية

المواطن الحلبي من تحت الدلف لتحت المزارب



لا تزال مشكلة الأمبيرات موجودة وإحدى العقبات التي لا يزال يعاني منها معظم سكان حلب، بالرغم من مرور ما يقارب العامين والنيف على تحريرها، إذ من المفترض أن يتحرر المواطن من هكذا مشكلة كما تحرر من أسبابها، والتي كانت كما كان يتم الزعم نتيجة انقطاع التيار الكهربائي المستمر بسبب الأعمال التخريبية التي كان يقوم بها المسلحون.

■ مراسل قاسيون

زالت تلك الشماعة الآن، ولكن عواقبها لا تزال ترافق المواطن، وأما أسبابها فالحكومة كفيفة بالعمل على استمراريتها من خلال القيام بحلول ترقيعية، وإصلاحات مؤقتة، تؤدي إلى الانقطاعات العامة المستمرة، مما جعل المواطن الحلبي، الذي حاول إلغاء الاشتراك بالأمبيرات ظناً منه بأن عودة التيار الكهربائي كفيفة بتسيير أموره، أن يعود للاشتراك بها بعد أن نفذ صبره من ساعات التقنين الطويلة والمترافقة مع الأعطال المستمرة.

تحكم ومزيد من الاستغلال

أمام هذه الحال، ما كان من أصحاب الأمبيرات إلا أن يستغلوا عودة المواطن إليهم ليعتصروا دمه قبل جيبه، كما أخبرنا بعض المواطنين بعد عدة شكاوى وصلت لقاسيون حول اشتراكات بعضهم بالأمبير، وكيفية التعامل معهم، الذي أصبح أسوأ من ذي قبل. فالعم أبو خالد، أحد سكان منطقة الرازي، يخبرنا أنه بعد اشتراكه بالأمبير الذي من المفترض أن يستفيد منه بما لا يقل عن 10 ساعات فعلياً، لا يستفيد إلا ما يقارب الـ 5 لـ 6 ساعات فقط، إذا لم تتصادف مع وجود الكهرباء، مقابل 1400 ليرة على خط الأمبير الواحد، دون التفكير بأي حساب لساعات تقنين الأمبير أيضاً، ودون أدنى تعويض عن الساعات المرافقة لوجود الكهرباء. ويضيف العم أبو خالد قائلاً: هناك صاحب مولدة «أرحم»، فساعات الأمبير لديه أكثر وبنفس السعر، لكن حتى لا أستطيع التفكير بأن أحول الخط إليه، فهناك اتفاق بين أصحاب

الأمبيرات، إن قمت بسحب الخط من عند الأول «أبو...» فلا يسمح لي الثاني بأن أشارك لديه، وإن عدت إلى الأول «أبو...» فسيقوم برفع سعر الأمبير، إن سمح لي بأن أعيد الخط أساساً!!!

أما أم أحمد، وهي من السكان العائدين إلى المناطق الشرقية والتي لا تزال ترى عودة التيار الكهربائي بعيدة المنال عنها، محكومة بالاشتراك بأمبير بسعر الـ 1500 لمدة 5 ساعات فقط في اليوم، بالعلم من تفاوت أسعار الأمبير في تلك المناطق بين 1300 والـ 1700 ولكن عدد الساعات محدود.

لم تكن تلك الأسعار حكراً على المناطق الشرقية، بل كان للمناطق الأخرى في المدينة نصيب منها، فأبو عامر أحد سكان منطقة الأشرافية يخبرنا بأنه يدفع أسبوعياً 2000 ليرة مقابل ما يقارب الـ 10 ساعات عن الأمبير الواحد.

وتتساءل أم رامي، من سكان صلاح الدين: ألا يحق لنا أن نعوض بساعات الأمبير التي تتعطل بها المولدة، أو أن ندفع سعراً أقل نظراً لكثرة أعطال المولدة، والتي تستمر في بعض الأحيان إلى يومين أو أكثر دون أن نستطيع الكلام أو مسالة التجار أو حتى التوقف عن الدفع أو تأخيرها، فكل تلك الخيارات بعيدة المنال؟!

حيث إن هناك قاعدة عامة عند جميع تجار الأمبيرات، يصعب نسيانها، فأى تأخر عن دفع سعر الأمبير، مهما كان، يؤدي إلى تنزيل القاطع أو قطع خط الأمبير لمن يتأخر...!

العقوبات لا تمنع البرامج والرقابة

لاشك أن الحصار الخائف على سورية

كميات من المحروقات اللازمة للتشغيل مع مراقبتها، حتى ينتهي المواطن من حجب شراء المحروقات من السوق السوداء بأسعار عالية، لتعوض مع هوامش أرباحها المرتفعة من جيوب المواطنين . يتساءل المواطن: ما هي شماعة الحكومة اليوم وما الحل... وإلى متى ستستمر معاناتنا؟! فهو بحاجة إلى حلول جذرية لمشاكله، فقد اكتفى من الحلول الترقيعية وما آلت إليه أحواله منها.

أدى إلى صعوبة إمكانية وصول المشتقات النفطية إليها من أجل تشغيل محطات توليد الطاقة، إلا أنه بالمقابل لا شك أيضاً أن الحكومة ووزارة الكهرباء والجهات المختصة الأخرى قادرة على تحديد ساعات تقنين الكهرباء والالتزام بها على الأقل، وردع تجار الأمبيرات عن الاستمرار بامتصاص دم المواطن، ومراقبتهم وإجبارهم على توحيد الأسعار شرط أن تكون مدروسة، وتخصيص



سبب التأخر في وضع المستوصف بالخدمة، وتأمين مستلزمات إقلاعه حتى الآن، خاصة وقد تكبدوا ما تكبدوه من عناء وأموال، وقد انتظروا ما فيه الكفاية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الرعاية الصحية تعتبر حقاً لهم كما لغيرهم افتراضاً.

■ برسم وزارة الصحة ومديرية صحة حمص.

قرية جب عباس بانتظار إقلاع مركزها الصحي

ما زال أهالي قرية جب عباس القريبة من حمص بانتظار وضع المستوصف الصحي في قرينهم بالخدمة، مع تأمين مستلزمات التشغيل الضرورية له، من المعدات والتجهيزات والكادر الطبي، وغيرها من المستلزمات الأخرى.

■ مراسل قاسيون

بحسب الأهالي فقد تم التبرع بالأرض من أجل إشادة بناء المركز الصحي بالقرية، وقد تم وضع دفتر الشروط الفنية والمعايير اللازمة لذلك من قبل مديرية الصحة بحمص، وقد تم بناء المركز وانتهاء الأعمال الإنشائية وفقاً لهذه الشروط منذ أكثر من سنة، لكنه لم يقلع بالعمل.

تاريخ

نظراً للظروف العامة وتقديراً لها، ومن باب المبادرات الأهلية، فقد تم التبرع بقطعة أرض في قرية جب عباس من أجل إشادة مركز صحي عليها، وذلك بغاية تقديم الخدمات الصحية الضرورية والإسعافية لأبناء القرية والقرى القريبة الأخرى، وذلك منذ 4 سنوات تقريباً.

وبحسب وكالة سانا، فقد «وافق المكتب التنفيذي لمجلس محافظة حمص خلال اجتماعه الدوري بتاريخ 2016/1/4، على تشكيل لجنة عمل شعبي لقرية جب عباس في الريف الشرقي للإشراف بالتعاون مع مديرية الصحة على بناء مستوصف في القرية على نفقة أحد المتبرعين».

وقد تمت المباشرة بالعمل وفقاً للموافقة أعلاه بالتنسيق مع مديرية صحة حمص، حيث انتهت الأعمال الإنشائية وفقاً للشروط الفنية الموضوعة من قبلها، وقد كانت الكلفة مرتفعة بحسب بعض الأهالي، ومع ذلك تم استكمال المطلوب منذ أكثر من عام، وعلى الرغم من ذلك لم تقم مديرية الصحة بما عليها من أجل وضع المستوصف بالخدمة حتى تاريخه.

ليس ترفاً بل ضرورة

قرية جب عباس تبعد عن مركز مدينة حمص بحدود 30 كم، وهي قرية صغيرة في منطقة المخرم تتبع إدارياً لبلدية الحراكي، تعداد سكانها يبلغ بضعة آلاف، وهم بغالبيتهم يعتمدون على الإنتاج الزراعي كمصدر للرزق، ولعل وجود مستوصف صحي في هذه القرية لا يعتبر ترفاً بل هو من الضرورات بالنسبة للأهالي، خاصة في ظل بعد المسافة عن مركز

المدينة.

وعلى اعتبار أن أهالي القرية قاموا بما عليهم سواء على مستوى التبرع بالأرض، أو على مستوى العمل الشعبي الذي أنجز واستكمل الأعمال الإنشائية وفقاً للشروط الفنية الموضوعة من قبل مديرية الصحة، واستناداً لموافقة المكتب التنفيذي لمجلس محافظة حمص، فقد أصبح من حقهم التساؤل عن

الدقيق التمويني شبكات تهريب ومكاسب كبيرة



كميات كبيرة من الدقيق التمويني المهرب تم ضبطها رسمياً خلال شهر شباط الماضي، كان منها ست عمليات ضبط بكمية إجمالية تقدر بحدود 120 طناً من الدقيق المهرب، وبقيمة سوقية تقدر بحدود 350 مليون ليرة بالحد الأدنى، ولك عزيزي القارئ أن تتخيل الكميات التي يتم تهريبها بعيداً عن عين الرقابة أو بالمواربة منها خلال أشهر السنة الكاملة، وما هي قيمتها الإجمالية الكبيرة المرقومة التي يسيل لعباب شبكة الفاسدين والمهربين لاستحواذها.

■ عاصي اسماعيل

الضبوط الرسمية الستة كانت بتواريخ متباعدة خلال شهر شباط الماضي، كما كانت مختلفة الكميات وبمناطق مختلفة، ولعله من الواضح أنها كانت تعد لاستخدامات متنوعة لاحقاً، حسب ما هو مبين أدناه:

61 كيس دقيق تمويني تم ضبطها في حمص داخل منشأة لتصنيع رقائق البسكويت.
55 طن دقيق تمويني تم ضبطها في حماة، داخل مستودع مع آلات درز وطابعة لتزوير منشأها.
18 طن دقيق تمويني تم ضبطها بريف دمشق، داخل مجرشة علف لتركيب خلطات علفية.
784 كيس دقيق تمويني تم ضبطها في ريف دمشق، داخل إحدى المداخن.
40 كيس دقيق تمويني تم ضبطها في طرطوس، داخل سيارة نقل.
34 كيس دقيق تمويني تم ضبطها في منطقة صافيتا، داخل مستودع لإعادة تعبئتها وبيعها.

دور المطاحن المغيب

الحديث عن تهريب الدقيق التمويني والشبكة العاملة فيه والمستفيدة منه بحسب الكميات الكبيرة المضبوطة رسمياً أعلاه، وأنماط وطرق وغايات الاستخدام اللاحق لها، والقيم السوقية العالية المحققة منها، قد تشير إلى أن تهريب هذا الدقيق لا يقتصر على ما يتم تهريبه من المخازن والأفران فقط، كما يحلو للبعض أن يسوقه ويروج له، بل ربما على

ما يتم تهريبه من المطاحن نفسها، سواء العامة منها أو الخاصة، فالكميات الفردية المضبوطة بتواريخ متباعدة وبمناطق مختلفة أعلاه تعتبر أكبر من مخصصات أي مخبز أو فرن، ناهيك عما تكشفه الحثيات حول اعتماد بعض المنشآت على هذا الدقيق كمادة أولية، سواء على مستوى إعادة التعبئة أو إعداد الخلطات العلفية أو صناعة البسكويت، أو على مستوى غيرها من الصناعات والحرف المرتبطة بالدقيق.

بتاريخ 2018/2/25 صرح معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبر إحدى الصحف المحلية بالتالي: «لم يتم ضبط حالات تهريب للدقيق التمويني أو المازوت من المخازن الآلية العامة نتيجة وجود آلية رقابة وضبط تتابع كل مراحل النقل والتسليم والتصنيع» مؤكداً: «أن العقوبات التي تطال المخالفين بالمخازن الآلية العامة مشددة لمنع أية عملية تجاوز للقوانين والتلاعب بالمواد المدعومة».

التأكيد الرسمي أعلاه يبرئ ساحة المخازن العامة من عمليات تهريب الدقيق التمويني ربما، لكنه بالمقابل يعني أيضاً: أن إصبع الاتهام حيال عمليات التهريب الكبيرة يجب

إصبع الاتهام حيال عمليات التهريب الكبيرة يجب أن توجه اعتباراً من المطاحن نفسها

أن توجه اعتباراً من المطاحن نفسها، ولعل ذلك ما توضحه الأرقام أعلاه، وهي عينة مما تم ضبطه رسمياً، ولا شك أن ما خفي أعظم وأدهى على مستوى الكميات المهربة وغير المضبوطة.

الشبكات تنفلت من العقاب

البيان، أن هناك فجوة كبيرة تعمل من خلالها شبكات الاستفادة والتكسب من الدقيق التمويني المهرب، ومن مصلحتها استمرار هذه الفجوة كي تستمر بحصاد الأرباح المرقومة سنوياً من عمليات التهريب الكبيرة تلك، والتي تقدر بالمليارات.

فمن الناحية العملية تنتهي مهمة مديريات حماية المستهلك عند عملية ضبط الكميات المهربة من الدقيق التمويني وتنظيمها بموجب ضبط رسمي، وتسليم الكميات المضبوطة من الدقيق المهرب إلى المطاحن مرة أخرى، ويحال الضبط بدوره إلى القضاء لاستكمال الإجراءات القانونية وفرض العقوبات المنصوص عنها بموجب القوانين. وبغض النظر عن العقوبات وشدها وماهيتها، إلا أن مجمل العملية يقف عند حد تنظيم الضبط والإحالة للقضاء، وكفى الله المؤمنين

شر القتال، حيث غالباً ما يكون المدان هو أحد أفراد الحلقة الأخيرة بسلسلة عمليات التهريب التي تجري، ما يعني استمرار شبكات الفساد والتهريب بعملها، واستمرار استنزاف الخزينة العامة وجيب المواطن، خاصة وأن المادة مدعومة بمئات المليارات سنوياً بحسب التصريحات الرسمية المكررة على مسامعنا.

هذه الآلية المعمول بها هي ما تساعد تلك الشبكات من الثقلت من العقاب، ومع ذلك ما زالت عمليات الرقابة والضبط تتمحور حول الأفران والمخازن فقط، برغم أهمية هذه العمليات من دون شك.

يطول الحديث ربما عن شبكات الفساد والاستفادة والتكسب العاملة على هامش الرغيف المدعوم وبعمقه، فالموضوع لا يقتصر على الدقيق أو على الرغيف كمنتج نهائي، بل يبدأ اعتباراً من القمح نفسه، سواء كان منتجاً محلياً أو مستورداً. ولعل كامل حلقة إنتاج هذا الرغيف تحتاج لإعادة النظر، وخاصة على مستوى الرقابة والمتابعة والضبط، للحد من تطاول أيدي الفاسدين عليها نهياً وتكسباً بالمليارات سنوياً على حساب الدولة والاقتصاد الوطني والمواطن.

بعض بلدات الغوطة الشرقية وتجار الأمبيرات

■ مراسل قاسيون

مطلع شهر تشرين الأول 2018 صرح مدير كهرباء ريف دمشق عبر إحدى الصحف المحلية «أنه لم يتم تركيب أية عدادات في الغوطة الشرقية وأنه سيتم استعادة العدادات التي سحبها تجار الأمبيرات، وإعادة تركيبها على الشبكة، مبيناً أن عملية التركيب سوف تبدأ للقاطنين فقط، وليس لجميع المنازل، مؤكداً أن الأولوية ستكون في التركيب للمنشآت التجارية والصناعية، موضحاً: أن واقع الحال يشير إلى نشاط في هذين القطاعين».

اللجوء للبدائل اضطراراً

بعض البلدات وصلت إليها الطاقة الكهربائية عن طريق الشبكة النظامية، حيث جرت عمليات إعادة التأهيل للشبكة، وتم تركيب مراكز

ما زالت مشكلة التزود بالطاقة الكهربائية في بلدات الغوطة الشرقية قائمة، ليس على مستوى ساعات القطع والوصول والتقنين على الشبكة النظامية فقط، بل على مستوى استمرار الاستغلال من قبل تجار الأمبيرات في بعض البلدات، والذين زاد نشاطهم واستغلالهم مؤخراً مع تفاقم مشكلة التزود بالطاقة عبر الشبكة النظامية.



هؤلاء لحاجاتهم عبر فرض أسعارهم المرتفعة لقاء الأمبير بالساعة.

والمؤسف، هو استمرار الذرائع لعدم إيصال الطاقة الكهربائية عبر الشبكة النظامية، وكل مرة بذريعة مختلفة، والنتيجة هي: استمرار استنزافهم من قبل تجار الأمبيرات، فتاجر الأمبيرات من مصلحته عدم وصول التيار الكهربائي عن طريق الشبكة النظامية للمواطنين، فكل تأخر بذلك يعتبر مصدر استغلال وتربح على حسابهم.

وما يثير الشك والريبة لدى المواطنين هو استمرار عمل هؤلاء بالرغم من تصريح مدير كهرباء ريف دمشق أعلاه! والسؤال على السنة هؤلاء: متى سينعمون كما غيرهم بالحق بالتزود بالطاقة الكهربائية عن طريق الشبكة النظامية، بعيداً عن أوجه الاستغلال، والذرائع التي تحول دون هذا الحق؟

النظامية، بل وحتى لمن وصلت إليه هذه الشبكة، لكن تزايد ساعات القطع اضطره لإعادة التعامل مع هؤلاء التجار في بعض البلدات.

مشكلة متفاقمة وشكوك

المشكلة بالنسبة للمواطنين لم تقف عند حدود الاضطرار للجوء لتجار الأمبيرات، بل بزيادة استغلال

طيلة هذه الفترة وحتى تاريخه كان الأهالي مضطرين للجوء إلى البدائل الكهربائية، بما في ذلك ما يتم توفيره من قبل تجار الأمبيرات الذين لم يتوقف عملهم واستثمارهم المربح على حساب احتياجاتهم وضرورتهم واستغلالاً لها، ليس بالنسبة لمن لم يتم تزويده بالطاقة الكهربائية عن طريق الشبكة

التحويل اللازمة من أجل إيصال الطاقة الكهربائية لها خلال الأشهر الماضية، وقد استبشر الأهالي خيراً باستكمال هذه الإجراءات من أجل التمتع بالطاقة الكهربائية النظامية في بيوتهم بنهاية المطاف، حيث وصلت إلى بعضها في بعض البلدات مع إعادة تركيب وتفعيل العدادات الكهربائية فيها، فيما لم تصل لغيرها.

الطرق والجسور في الحسكة ومظلومية بعض العاملين



فوجئ بعض العاملين المتعاقدين مع فرع المنطقة الشرقية - مركز الحسكة، والداميين بمدينة الحسكة والقامشلي، بصدر الكتاب رقم 165 تاريخ 29/1/2019، من قبل مدير فرع المنطقة الشرقية والموجه إلى مركز الحسكة، والذي يتضمن توزيع هؤلاء للعمل في مقر فرع دير الزور وفقاً لنظام الورديات، وذلك اعتباراً من تاريخ 2019/2/6، على أن يتم تسييرهم للفرع المذكور وإعلامه تاريخ الانفكاك.

■ مراسل قاسيون

لم تقف مفاجأة البعض من هؤلاء عند صدور الكتاب أعلاه فقط، بل استكملت المفاجأة باعتبار بعضهم منقطع عن العمل وغيابه غير مبرر لمدة ثمانية أيام من تاريخ 2/17 ولغاية 2/24، وذلك بموجب الأمر الإداري رقم 4/26/52 تاريخ 2019/2/26 الصادر عن مدير فرع المنطقة الشرقية، مع ما يمكن أن تصل إليه حالهم مستقبلاً باعتبارهم بحكم المستقبل ربما.

المشكلة بالنسبة لهؤلاء لها جانبان، الأول: طابعه اجتماعي إنساني، والثاني: طابعه قانوني حقوقي.

■ جانب إنساني اجتماعي

فهؤلاء العاملون المتعاقدون مقيمون مع أفراد أسرهم في محافظة الحسكة، أطفالهم في مدارس المحافظة، وبيوتهم فيها، وعلاقاتهم الاجتماعية مستقرة هناك، والتوجيه بتوزيعهم للعمل بنظام الورديات لدى فرع دير الزور يعني أحد احتمالين:

الأول: انتقاليهم مع أفراد أسرهم بشكل نهائي إلى مدينة الزور، الأمر الذي يعتبر شبه مستحيل بالنسبة إليهم ولأفراد أسرهم، ليس بسبب المدارس والاستقرار والعلاقات الاجتماعية فقط، بل لعل الأهم هو صعوبة الإقامة في مدينة دير الزور نفسها بسبب

قلة البيوت الصالحة للسكن وارتفاع بدلات إجارتها إن وجدت، وهو عبء مالي كبير لا يمكن تحمله من قبل هؤلاء، خاصة في ظل واقع الأجور المتدني والوضع المعيشي المتردي أصلاً.

الثاني: أن يضطروا للالتزام بالودام منفردين دون أفراد أسرهم وفقاً لنظام الورديات، ما يعني إضرارهم للتنقل والانتقال بين محافظاتهم الحسكة ومدينة دير الزور، ما يعني تكبدهم عبء مصاريف الانتقال شهرياً، وهي مرتفعة جداً، ناهيك عن صعوبات الانتقال على الطرق فيما بين المحافظتين، ومخاطرها على حياتهم أيضاً، حيث لم يتم تأمين كافة الطرقات في هذه المنطقة حتى الآن.

■ جانب حقوقي قانوني

على مستوى الجانب الحقوقي والقانوني، فعمل التغييرات التي طرأت على المستوى الإداري بالشركة من خلال تغيير تسمية بعض الفروع ودمج بعضها وإحداث بعضها

هؤلاء العاملون المتعاقدون مع أفراد أسرهم في محافظة الحسكة أطفالهم في مدارس المحافظة وبيوتهم فيها وعلاقاتهم الاجتماعية مستقرة هناك

الأخر أصبح له دلالاته ومفاعيله القانونية، لكن من المستغرب تحميل العاملين بعض نتائج هذه التغييرات على مستوى أماكن عملهم بعيداً عن محافظاتهم. فهؤلاء العاملون يعتبرون متعاقدين مع مركز الحسكة بمكان إقامتهم بالأصل، وبالتالي فإن اعتراضهم على مضمون الكتاب الذي فرض عليهم الودام بنظام الورديات في فرع دير الزور له جانبه من المشروعية على هذا الأساس.

■ مشكلة جبهات العمل

بمطلق الأحوال: إن هؤلاء العاملين، كما غيرهم من العاملين في محافظة الحسكة، لديهم كل القناعة بضرورة الاستفادة من عملهم وخبراتهم في مواقع العمل وجبهاتهم، وهم على أتم الاستعداد للقيام بمهامهم على هذا الأساس، وربما من سوء طالعهم في ظل الواقع الراهن عدم توفر جبهات عمل كافية للشركة العامة للطرق والجسور في محافظة الحسكة كي يقوموا بواجباتهم، ويتقاضوا أجورهم وتعويضاتهم، رغم قلتها، بما يتناسب

مع جهودهم. لكن بالمقابل، فإن عدم وجود جبهات عمل في محافظة الحسكة حالياً لا يعني الضغط عليهم إدارياً واجتماعياً وإنسانياً، وصولاً لاعتبارهم منقطعين عن العمل وغيابهم غير مشروع، ما يعني حكماً بالنتيجة اعتبارهم بحكم المستقبل، في ظل واقع اقتصادي معيشي سيئ وضاعط أصلاً، بالرغم من أن مشكلة جبهات العمل تعتبر مشكلة عامة وليست مقتصرة على الطرق والجسور منفردة.

هؤلاء ينتظرون مؤازرة من تنظيمهم النقابي وومثليهم في النقابات للوقوف إلى جانبهم في مطلبهم المشروع باستمرارهم في عملهم في محافظتهم.

وكل ما يرجوه هؤلاء العاملون هو عدم الضغط عليهم حالياً، ومراعاة ظروفهم الاجتماعية والإنسانية، كون لا جبهات عمل في محافظتهم، عسى ولعل تجد الطرق والجسور جبهات العمل الكافية في محافظة الحسكة لاستثمار إمكانياتهم وخبراتهم بالمستقبل القريب، وهي لا شك قادمة.

الرقعة.. تدهور الصحة والتعليم!

■ مراسل قاسيون

فما أن بدأت بنادق الحرب تلعلع، حتى أغلقت المدارس وكليات جامعة الفرات فيها، حيث عمت الفوضى ومنع التعليم، وكذلك تسارع تراجع المشافي والمراكز الصحية عن أداء خدماتها للمواطنين واقتصرت على الإسعافات الأولية.

■ تدهور التعليم

انتهى التعليم نهائياً في بداية عام 2013 مع هيمنة التنظيم الفاشي «داعش» الكاملة على محافظة الرقة ريفاً ومدينة، بسبب إغلاق التنظيم لكل مراكز التعليم، وأصبحت مقرات له، كما فرض تعليمه التكفيري، وكذلك خرجت وتهجرت غالبية الكوادر التعليمية والإدارية والتلاميذ والطلاب مع أسرهم إلى المحافظات الأخرى، ومن بقي اضطر للجلوس في بيته، ومن يعلم التنظيم عنه أنه يقوم بإعطاء الدروس في المنازل يقطع رأسه، وبمطلق الأحوال لم تعد الحكومة

منذ اندلاع الأحداث وانفجار الأزمة، تعرض القطاع الصحي والتعليمي في محافظة الرقة، كما غيرها من المحافظات السورية الأخرى، لانكاسة فوق تراجعهما السابق نتيجة السياسات الليبرالية التي مارستها الحكومات المتعاقبة.

وأبنائهم من التهجير وتكاليف المعيشة وتوفير مستلزمات التعليم لأبنائهم.

■ التدهور الصحي

ما حدث في قطاع التعليم، حدث في القطاع الصحي، وبشكل أكثر أساسية، حيث تدمرت بعض المشافي العامة والخاصة، والمراكز الصحية جزئياً أو كلياً، وما بقي منها سليماً نُهبَت أجهزته الطبية والأدوية، ولم يسلم منها إلا القليل. على سبيل المثال بقيت أجزاء من المشفى الوطني في مدينة الرقة، وبعض الأجهزة، وكذلك مشفى مدينة الطبقة، ومع سيطرة قوات «قسد» أيضاً لا تسمح بتنفيذ المشافي والمراكز إلا تحت هيمنتها، والحكومة تمنع ذلك أيضاً، ولا تقوم بافتتاح المشافي والمراكز الصحية، وتزويدها بالأجهزة والأدوية إلا تحت إشرافها، ولا يزال المشفى الوطني مغلقاً.

وافتح بعض الأطباء عيادات خاصة للمعالجة، لكن بأسعار عالية



المواطنين مجاناً من قبلهم، لكن ذلك يحتاج إلى موافقة ودعم حكومي بالأجهزة والمستلزمات الطبية، وهذا غير ممكن دون أن تكون تحت سيطرة الدولة، ولموافقة الإدارة الذاتية التي تعيق ذلك أيضاً.

لا شك أن معاناة أهالي محافظة الرقة وأبنائهم، التعليمية والصحية، تزداد سوءاً يوماً عن يوم، والموت يقترب منهم ويقتربون منه صباح مساء.

ويتساءل المواطنون: ألا يمكن إيجاد حلول جزئية مؤقتة وإسعافية؟!

جداً، ورغم ذلك الأهالي مضطرون للمراجعة وخاصة مع تدهور وضعهم الصحي نتيجة ضعف وسوء التغذية وضعف المناعة والمقاومة الجسدية، وتشهد عيادات الأطباء ازدحاماً كبيراً بعضها يتجاوز 200 مراجع يومياً، وبعضهم لا يحصل على دور إلا بعد يومين أو ثلاثة أيام.

■ مبادرة مسودة الأفق

يطلب العديد من الأطباء من أبناء محافظة الرقة إعادة افتتاح المشفى الوطني الذي تتوافر فيه بعض المعدات الطبية، وتفعيله لخدمة

فيسبوكيات

نفتتح فيسبوكيات هذا الأسبوع ببوست كوميديا سوداء، عميق بمدلوله ويحمل بطياته شحنة من التفاؤل أيضاً، وقد تم تداوله على صفحات فيسبوك العامة والخاصة، كما اقتحم بوابة «الواتس أب» من أوسع أبوابه.. يقول البوست:

- «سؤال: عرّف الإنسان السوري؟»

جواب: هو كائن بشري عجيب، يعيش بلا ماء ولا كهرباء ولا مازوت ولا غاز ولا بنزين ولا دخل مناسب له ولاسرتة، حياته في خطر دائم، مهدد بكل أنواع الأخطار والأهوال، كان يعيش حرباً طويلة مرعبة ومزمنة مع كل أمم الأرض، ومع ذلك تراه أنيقاً مبتسماً وممتلئاً بروح الدعابة، صابراً مصابراً مؤمناً بقضاء الله وقدره، ويعتبر أحد أعاجيب الدنيا.

وحول خبر نية وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية فتح باب تصدير ذكور الأغنام والماعز، نورد بعض التعليقات التي وردت على بعض الصفحات العامة:

- «أي مشان الفقير معاد يفكر يشم اللحم مجرد تفكير هي هيك يا دوب عم ندبر حالنا عوجا».

- «خلو ببلد ونزلو سعرو خلو العالم تعيش».

- «بدون تصدير الكيلو بالفين ومية واقف على رجلية.. بكرى بيصير بتلاتة».

وحول الخبر المتداول عن لسان معاون وزير الكهرباء بدعوته المواطنين لاستبدال المصابيح العادية بالليدات لتخفيف الاستهلاك، نورد التعليقات التالية:

- «ليش في كهربا لنوفر استهلاك».

- «ضرورة استبدال اللبات بالشمع والسراج بيوفر أكثر».

- «وك مبقا تعرفو شو بدكن تساوو مبدو يكون في كهربا حتى نركب ليد... كل 7 ساعات بلمعة».

وحول الخبر الذي ورد على صفحة الحكومة عن استمرارها في حملة مكافحة التهريب وإغلاق عدد من المستودعات والمحال التجارية بسبب بيعها بضائع مهربة، نورد بعض التعليقات التي وردت على الصفحة:

- «أنو لو الجمارك عم تشتغل صح ما وصلت البضائع للمستودعات.. ليش استغناء عقولنا؟».

- «أمنا للمواطن مستلزمات الحياة الأساسية وخفضوا الأسعار.. بعدها لاحقوا التهريب».

- «كافحو النبع مو السواقي».

- «تاجر المفرق بدو يجيب الموجود بالسوق ويبيعو موهوي إلي عم يهرب.. بس دائماً عنا عالفقير بنضل ندعس فيه ونهلكو نتقبرو بالفقر أما الغني بنزدلو مصرياتو.. بلد لناس وناس».

وحول خبر دراسة مشروع برنامج المعونة النقدية لفئات اجتماعية محددة، الذي ورد على صفحة الحكومة أيضاً، نورد التعليقات التالية:

- «وكم سنة رح تاكل هالدراسة.. لأنه دائماً الحكومة بتدرس بتمعن لذلك أقل دراسة بتاكل سنتين سبعة».

- «خطوة جيدة إن طبقت بمصاقيه وبدون فساد ومحسوبيات... للمحتاجين فقط».

- «يعني معاق واحد ما بيستحق الإعانة لازم بيكونو 3 بالأسرة».

ونختم مع بوست ورد تعليقاً على التكتيب الرسمي الصادر عن المؤسسة العامة للجيولوجيا حول إشاعة اكتشاف الذهب بريف دمشق.. والذي يقول:

- «يعني منيح اللي طلع هالتكتيب الرسمي.. لأن الناس دويها ترد ع «الإشاعات» اللي بتحكي عن الفساد والسوق السوداء تبع أزمات الغاز والمازوت والبنزين والكهرباء والمي والخبز و.. وماحدا يقول لهاية جديدة وحظ جديد.. لأن البطاقة الذكية قادرة ترد ع كل الإشاعات وقت اللزوم».

وناقل الكفر ليس بكافر

اللاجئون في المخيمات.. رهائن ولؤم إعلامي



الكارثة التي يعيشها اللاجئون السوريون في المخيمات، وبأية رقعة جغرافية كانوا، لم تتغير إحداثياتها طيلة السنين الطويلة الماضية من عمر الحرب والأزمة، إلا بمقدار مساحة وحجم الاستثمار بها من قبل بعض القوى والمنظمات المحلية والإقليمية والدولية، حيث لا يزال هؤلاء يعيشون البؤس والحرمان بعيداً عن كل المعايير الإنسانية التي تغطي على وسائل الإعلام فقط.

■ عادل إبراهيم

ولا شك أن هذه الحال الكارثية تتزايد مفاعيلها وأثارها السلبية على هؤلاء خلال فصل الشتاء وموسم البرد والأمطار والسيول التي تجرف الخيام، كما تجرف معها مقومات الحياة البسيطة وشبه المعنوية التي يعتمدون عليها.

■ مخيم الزعتري في الأردن

هذا المخيم يعتبر من أكبر المخيمات مساحة وتعداداً للاجئين السوريين المقيمين فيه، فهو مترامي الأطراف في بيئة صحراوية قاسية، وهو يضم حوالي 60 ألف لاجئ تقريباً، موزعين على عدد كبير من الكرفانات والخيام، ومقسمين على 12 قطاعاً.

الهطولات المطرية الغزيرة التي أتت خلال شهر شباط الماضي، والتي تصاحب مع الثلوج والرياح القوية في بعض الأيام، لم تكن نتائجها محدودة على مستوى البرد والمعاناة منه في ظل عدم توفر وسائل التدفئة، بل أدت مع الرياح إلى تغول مياه الأمطار لتشكل سيلاً جارفاً كان سبباً في اقتلاع بعض الخيام، ودخول المياه إلى الكرفانات

والخيام، بالإضافة طبعاً للبرك الطينية التي سادت مساحة المخيم، ما أدى إلى استحالة التنقل في بعض الأماكن من المخيم.

■ مخيم الركبان على الحدود الأردنية

لم يكن حال اللاجئين السوريين في هذا المخيم بأفضل من حال الموجودين في الزعتري، وخاصة على مستوى المعاناة جراء العواصف والأمطار والبرد، وغيرها من أوجه المعاناة والبؤس اليومية.

ففي نهاية شهر شباط «حذرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونسف» من استمرار ازدياد حالات وفيات الأطفال في مخيم الركبان، بمعدل ينذر بالخطر، مشيرة إلى وفاة طفل واحد في المخيم كل خمسة أيام منذ بداية هذا العام»، وذلك حسب ما تم تداوله عبر وسائل الإعلام.

لكن ما يزيد من بؤس هؤلاء، أن القوات الأمريكية تمنع الراغبين منهم بالعودة إلى الداخل السوري، مع الكثير من الزرائع التي لا تخلو من التهويل والتهديد والمخاطر، حيث أصبح هؤلاء رهينة بيد الأمريكي خدمة لسياساته بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، في استثمار سياسي

وعسكري وأمني أصبح واضحاً وفجاً، بل ووقحاً، على حساب هؤلاء السوريين، على الرغم من فتح ممرات إنسانية بغاية خروج هؤلاء من المخيم إلى مراكز إقامة مؤقتة أخرى داخل الأراضي السورية.

■ وسائل الإعلام أكثر لؤماً

اللاجئون السوريون في المخيمات الكثيرة والعديدة والمنتشرة في دول الجوار من الناحية العملية لا يختلف حالهم عن بعضهم، فجميعهم في البؤس سواء، وكذلك جميعهم موضع مبالرة ومساومة.

وبرغم كل الحديث عن ضرورة عودة هؤلاء إلى سورية، وأنه لا حل لكارثتهم إلا من خلالها، إلا أن ما يجري على أرض الواقع هو الحيلولة دون ذلك الحل مع الكثير من التبريرات والزرائع العقيمة.

الأكثر بؤساً ولؤماً ربما، هو أن الكثير من وسائل الإعلام لم تعد تغطي حال هؤلاء اللاجئين وبؤسهم، إلا بمقدار ما تؤمنه هذه التغطية لمموليها من القوى الفاعلة والمؤثرة من استثمار سياسي أو أممي أو عسكري، حسب الحال باللحظة المعينة، على حساب معاناة هؤلاء اللاجئين واستمرار كارثتهم.

■ أصبح هؤلاء

رهينة بيد
الأمريكي خدمة
لسياساته بكل
ما تعنيه الكلمة
من معنى في
استثمار سياسي
وعسكري
وأمني أصبح
واضحاً وفجاً بل
ووقحاً

تمر السوق السورية الآن بلحظة انعطافية... فبينما كانت تتجهز للدخول في مرحلة «انفتاح استثماري» سوّقت له بعض الصحف الغربية عندما توقعّت معدل نمو سوري 10% في عام 2019، وأوحت به مؤشرات الانفتاح الإقليمي تجاه سورية، وإذ بالعقوبات الغربية والأمريكية تزيد إطباقاً.. الأمر الذي يحوّل التركيز إلى الموارد المحلية السورية.

الموارد المحلية تغطي أكثر من 30% ولكن مع رفع العائد



■ عشار محمود

قاسيون، وفي محاولة قراءة رؤية الأكاديميين وقطاع الأعمال لهذه المرحلة، التقى بديكتور الاقتصاد عامر خربوطلي، ومدير عام غرفة تجارة دمشق الذي كانت له هذه الآراء التي نعرضها تالياً، كما وردت من صاحبها..

السوق تدخل مرحلة بدء الانتعاش
يمكن القول: إننا اليوم نتجاوز مرحلة التعافي، وندخل مرحلة البدء في الانتعاش. وهذا نلاحظه في عموم الجغرافية السورية، ولكن في المحور الصناعي التجاري تحديداً، الذي أصبح في مرحلة استقرار تكفي لبدء عملية إعادة الإنتاج.

نلاحظ اليوم نوعاً من التنامي بالأعمال، وإن كان خجولاً. للمرة الأولى هناك تقديرات لمعدلات نمو إيجابية في نهايات 2018، وكذلك في 2019 التي يتوقع البعض أن تشهد ذروة نمو مرحلية.

فرص الاستثمار منطقياً ستكون موجودة وكبيرة وواسعة، وخاصة في مرحلة إعادة تجديد البنى الاقتصادية، ومشاريع البنى التحتية، والإسكان التي تشغل الكثير من المهن والأيدي العاملة... ولكن أغلب هذه المشاريع الضخمة ستحتاج إلى موارد تمويل من الخارج، وهناك دول صديقة يمكن أن تساعد بهذا.

ولكن هذه البداية تعترضها مجموعة صعوبات، أهمها: الإجراءات أحادية الجانب، المفروضة على سورية، التي تظهر معارضة خارجية لإعادة البناء في سورية. ولكن لا يمكن القول: إنه لا يمكن بناء سورية فقط من الخارج.

الموارد المحلية تغطي 30-40%
من الواضح توفر إمكانيات محلية كبيرة، قد تكون بالليرة السورية، ولكن هي بالنهاية موجودة ومتاحة، وشاهدناها في كل الأماكن التي توقعنا أن تحتاج عشرات السنين لتعود للإنتاج. دون استثمارات جديدة نستطيع أن نحقق نسبة قدرها بـ 30-40% من متطلبات إعادة الإعمار.

وهنا ندخل إلى دور الجهاز المصرفي ودوائعه، وهو شديد الأهمية في عملية الإقراض، من خلال الفوائض الموجودة لديه، والإقراض ضروري في سياق عملية التمويل الذاتي.

النظريات العالمية تقول، إن التمويل التضخمي لمشاريع سريعة المردود، هي عملية فاعلة، وأحياناً تكون مطلوبة. ولكن ألا يتم تحويل التضخم والكتلة النقدية إلى إنفاق جار، أو استهلاكي. بينما تحويله إلى إنفاق استثماري، وسريع المردود يعطي نتائج كبيرة..

زيادة عائد الاستثمار ضرورة لنمو أعلى

تتطلب عملية توسيع توظيف الموارد المحلية، ومن ضمنها توسيع الإقراض، أن يتم توسيع المحركات الذاتية للنمو الاقتصادي. والوصول إلى معدل عائد استثمار أكبر.



هذا النوع من المشروعات يتناسب مع تفكير المجتمع السوري، وطريقته المعتادة بالمبادرة الفردية، بينما يتباطأ المدخرون السوريون في إدخال أموالهم في المشروعات التي تحتاج إلى جمع المدخرات الفردية لتأسيس مشاريع كبيرة.

حركة السوق تنوقف بعد 12 يوم

يتم الحديث عن أن السوق السورية تتحرك حتى 11-12 الشهر فقط، لتتوقف بعدها عجلة الاستهلاك. لقد تغير هيكل الطلب على السلع السورية، وتلاشى استهلاك سلع كمالية، بينما يتركز الاستهلاك في الحاجات الأساسية. هذه المسألة تؤدي إلى اختلال الاقتصاد السوري الذي يسعى للتوازن ما بين ادخار واستثمار. توازناً ما بين الكتلة النقدية، والعرض السلعي المحلي، وهذا التوازن في سورية مختل، بعد 8 سنوات من الحرب والأزمة.

ولكن ينبغي الانتباه إلى أن سوق الأعمال السورية، لا تبني كثيراً على السوق المحلية، حتى قبل الأزمة. وتحديداً القطاع الإنتاجي الخاص، لم يكن يعتمد على السوق المحلي أبداً، والاعتماد الأساسي كان على الأسواق الخارجية. لا يوجد أي صاحب أعمال سوري، ينشئ مشاريع إلا ليستهدف أسواقاً أخرى، عربية أو إقليمية أو حتى أوروبية، فقبل الأزمة مثلاً: كانت الطاقات الإنتاجية السورية، غير قادرة على تلبية كافة طلبات التصدير. المعامل اليوم وقرارات الاستثمار لا تعتمد على ضعف القوة الشرائية، ولكنها تبقى بالنهاية محدداً هاماً جداً وكابحاً لعمليات البيع والإنتاج.

معدل التضخم العالي يكبح عمليات الاستثمار، ويكبح عمليات الإقراض المصرفي، وهي التي عليها أن تسلف وتستعيد أموالها بقيم متقاربة بينما معدل الفائدة أقل من معدل التضخم. هناك توجه واضح حالياً لسياسة إقراض جديدة، عبرت عنها العديد من المصارف العامة والخاصة، وأعتقد أن الإمكانية موجودة. المصارف حذرة لعدم حصول تعثر، وحتى لو كان باب الإقراض دون المتوقع حالياً، ولكن الإيجابي أن هذا التوجه موجود.

الاحتياجات هي للإقراض متوسط وطويل الأجل، وقد تفتح مرحلة جديدة للإقراض في رأس المال الثابت، التي نحتاج إليها فعلياً في المرحلة الحالية ولكن حتى الإقراضات الأقل جيدة.

قد تكون المشاريع الصغيرة الأوفر

المشروعات الصغيرة والمتوسطة، هي الأقدر على مواجهة المرحلة التي نواجهها، لأنها برؤوس أموال قليلة، قادرة على التشغيل، وتنتج سلعاً وخدمات سريعة المردود، ولأنها تستطيع أن تستعيد أموالها بسرعة أكبر.

الورشات الصغيرة، تنتج وتخلق أيدي عاملة، وتشغّل، وهؤلاء ينفقون ليساهم هذا بإعادة التوازن بين الطلب والعرض.

من ميزات هذه المشروعات، أنها سريعة الإنتاج والمردود... وتكاليفها الثابتة أقل من المتغيرة، وقادرة برأس مال صغير أن تحقق ربحية لا تقل عن المشاريع الكبيرة، بينما المشاريع الكبيرة تحتاج إلى إنتاج كبير لتغطي تكاليف رأس مالها الثابت الكبير.

لا يقبل أي صاحب أعمال سوري الاستثمار بعائد أقل من 20% ليعوض أثر الفائدة والتضخم والمخاطرة

النمو الاقتصادي له عوامل ومحددات، لتحقيق معدل نمو 8% مثلاً، قد نحتاج إلى 34% كاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي السوري، ولكن اليوم هناك عوامل عدا عن الاستثمار، ظروف معينة تجعل الاستثمار يحقق عائداً كبيراً، دون إضافة استثمارات كبيرة. يجب مضاعفة المخرجات من مدخلات محددة، وهي مسألة ممكنة.

إذا حقق لي مشروع عائد استثمار 60%، مقابل عائد 20%، فإن العائد الأول يدفع إلى نمو أعلى بطبيعة الحال. محددات النمو الاقتصادي لا تعتمد على تراكم رأس المال بالدرجة الأولى، بل نحتاج إلى التقنية ورأس المال البشري وغيرها.. أي: كيف أستغل رأس المال بشكل أفضل، ولحد الأقصى. وللمقارنة بتجارب دول معينة، في مرحلة الثمانينيات، حققت بعض نسبة تكوين كبير في رأس المال الثابت، دون نمو اقتصادي، نتيجة ضعف الإنتاجية، والفساد والهدر.

عائد الاستثمار بحده الأدنى 20% والتضخم هو الخطر

لا يقبل المستثمر في سورية اليوم أن يقيم استثماراً، إذا لم يضمن معدل عائد على الاستثمار بالحد الأدنى 20% وهو يقابل معدل الخصم. ولهذا سبب موضوعي.. حيث إن معدل الـ 20% يتضمن معدل الفائدة الذي يقارب الـ 9-10%، وجزءاً من المخاطرة، وجزءاً من التضخم. فالقيم الحالية التي ستعجم في المرحلة المستقبلية ستكون أقل من قيمتها، وبالتالي يجب وضع هامش أمان. بينما انخفاض المقابل عامل المخاطرة الذي كان مرتفعاً خلال الأزمة.

الأوضاع الإنسانية السورية.. 2018



أصدرت الأمم المتحدة تقريرها السنوي «الحاجات الإنسانية السورية 2019» بتاريخ 1-3-2019، والذي يستعرض تطورات الأوضاع الإنسانية السورية في عام 2018، من حيث حاجات: «التغذية- الصحة- المياه- المأوى- التعليم- الترميم- الحماية- مستلزمات أخرى». تعرض قاسيون فيما يلي بعضاً من أهم بياناته.

11,7 مليون عدد المحتاجين ينخفض...

وصل عدد محتاجي المساعدات الإنسانية في سورية إلى 11,7 مليون شخص، ممن يحتاجون إلى اثنتين أو أكثر من أنواع المساعدات الإنسانية... الرقم الصادر عن منظمة الأمم المتحدة، يشير إلى تراجع في أعداد السوريين المسجلين كمحتاجي إغاثة، بعد أن سجل عامي 2015-2016 أعلى رقم لعدد السوريين المحتاجين، بالغاً في حينه 13,5 مليون سوري محتاج لمساعدات متنوعة.

من بين هؤلاء بلغ عدد من تصنفهم الأمم المتحدة كمحتاجين لمساعدات ملحة: 5 مليون نسمة. وأيضاً هذا العدد تراجع بالمقارنة بالذروة المسجلة في عام 2015، حيث بلغ عدد المحتاجين إلى مساعدات ملحة: 8,7 ملايين سوري.

يشكل الأطفال نسبة 42% من المحتاجين السوريين اليوم، وعدداً يقارب 5 ملايين طفل. بينما يشكل العاجزون من ذوي الإصابات والإعاقة والحاجات الخاصة نسبة 11% من المحتاجين، وعدداً يقارب 1,3 مليون شخص.

وإذا ما أخذنا التقديرات الدولية التي تقول: إن عدد السوريين الموجودين داخل سورية، يقارب 18,3 مليون نسمة، فإن نسبة

المحتاجين من السوريين تبلغ: 64%. ليكون أقل من ثلث السوريين فقط لا يحتاجون إلى مساعدات..

التوزع الجغرافي للمحتاجين

تضم محافظتي حلب وريف دمشق النسبة الأكبر من السوريين الذين تصنفهم الأمم

وبيّنا يبلغ عدد المحتاجين في دمشق أكثر من 700 ألف، فإن عددهم في درعا وحمص يقارب هذا الحد بحوالي 670-680 ألف محتاج. ولكن نسبتهم من سكان دمشق، أقل بكثير من نسبتهم من سكان المحافظتين المذكورتين. وتحديداً في درعا التي تضم أقل من مليون نسمة.

المتحدة محتاجين. وحوالي 4,6 ملايين شخص، بنسبة 40% من المحتاجين. حيث في كل منهما أكثر من مليوني شخص يحتاج إلى مساعدة، وقرابة مليون يحتاجون إلى مساعدة ملحة.

إدلب أيضاً تضم أكثر من 1,6 مليون محتاج، وهي نسبة تشمل معظم القاطنين فيها اليوم.

الأمن الغذائي وسوء التغذية

100%

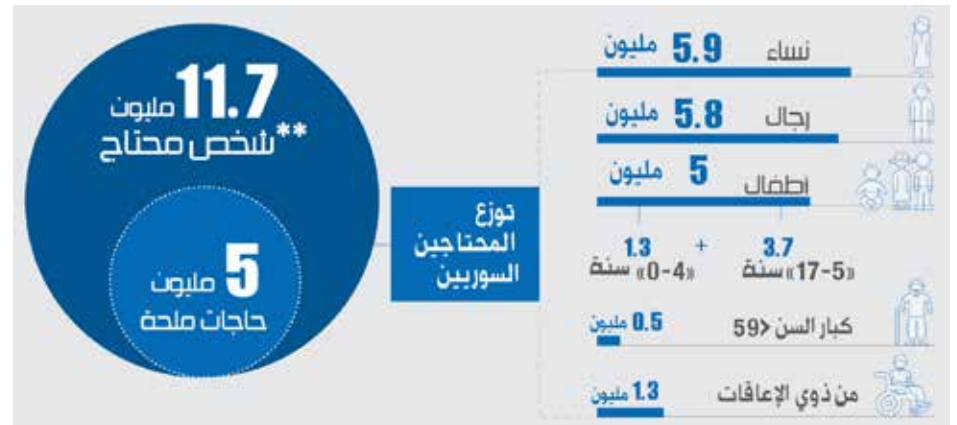
ازداد سوء التغذية الحاد بين النساء المرضعات والحوامل بنسبة 100% في عام 2018.

240 ألف

قرابة 240 ألف طفل بعمر أقل من خمس سنوات يعانون من سوء التغذية أو مهددون به في عام 2019.

6,5 ملايين

6,5 ملايين سوري غير آمنين غذائياً، يضاف إليهم 2,5 مليون في خطر نقص الأمن الغذائي.



**من الذين يجب تقديم إعانات لهم لأكثر من حاجة أساسية.

الصحة والأمراض

3 ملايين

أكثر من 3 ملايين سوري يعيشون مع حالة إعاقة أو مرض يمنعهم من إعالة أنفسهم.

41%

نسبة 41% من السوريين يحتاجون إلى علاج من الأمراض غير المعدية، وأكثر من 7 ملايين.

13.2 مليون

يحتاج أكثر من 13,2 مليون سوري إلى مساعدات تتعلق بالأوضاع الصحية، بارتفاع 2 ملايين عن عام مضى.

عدد المحتاجين في كل محافظة سورية - مليون شخص

حلب	ريف دمشق	إدلب	دمشق	درعا	حمص	اللاذقية
2,54	2,05	1,63	0,71	0,68	0,67	0,64
الحسكة	حمّاه	دير الزور	الرقّة	طرطوس	السويداء	القنيطرة
0,64	0,58	0,54	0,47	0,26	0,21	0,07

يلاحق شبح مالتوس جميع النقاشات حول الجوع وندرة الموارد، حيث حذر مالتوس في القرن التاسع عشر، من أن ارتفاع عدد السكان سيؤدي إلى استنزاف الموارد، وخاصة الموارد اللازمة لإنتاج الغذاء، على اعتبار أن النمو السكاني يفوق إنتاج الغذاء.

العالم ينتج غذاءً أكثر.. ويجوع أكثر!

من المتوقع أن الاحترار العالمي يؤدي إلى عدم الوصول إلى إنتاج ما يكفي من الغذاء، مع ارتفاع عدد سكان العالم إلى 9.7 مليار نسمة بحلول 2050. في كتاب لتوماسي وايس الجديد: [Eating Tomorrow: Agribusiness, Family Farmers, and the Battle for the Future of Food] يناقش بأن معظم الحلول التي تطرحها حالياً للشخصيات البارزة، والحكومات، والمنظمات الخيرية، وقطاع الأعمال، هي حلول مضللة.

■ قاسيون

«الأعمال الزراعية الكبرى» تروج للنذرة

تم الربط بشكل خاطئ بين أزمة أسعار الغذاء في أوائل عام 2008، وبين الأزمة المالية العالمية. وقيل إن عدد الجائعين في العالم ارتفع إلى أكثر من مليار شخص، مما غذى عودة الطروحات المالتوسية الجديدة، وبدأ التسويق لفكرة ضرورة زيادة كبيرة في الإنتاج الغذائي العالمي، عبر الأعمال الكبرى. أيد المدافعون عن الأعمال التجارية الزراعية هذه المخاوف، وروج قطاع الأعمال الزراعية أن الإنتاج الغذائي العالمي ينبغي أن يتضاعف بحلول عام 2050، معتبرين أن الزراعة الصناعية ذات العائد المرتفع، تحت رعاية قطاع الأعمال الزراعية هي الحل الوحيد.

بالمعنى العملي، فإن العالم يتغذى بشكل أساسي، عبر مئات الملايين من صغار المزارعين الذين يسمون «المزارعين الأسريين»، الذين ينتجون أكثر من ثلثي الأغذية في البلدان النامية.

خلافًا للمتداول تقليدياً، لا ندرة الغذاء ولا ضعف الوصول إلى الموارد المالية للإنتاج الزراعي، هما السبب الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي والجوع. بل إن الصحافة العالمية الشائعة توثق ظواهر «تخمة إنتاج الحبوب العالمية»، حيث تتراكم مخزونات الحبوب الفائضة.

ومقابل كم الإنتاج الكبير، يؤدي ضعف مرافق الإنتاج والتجهيز والتخزين إلى خسائر في الأغذية تبلغ في المتوسط حوالي ثلث إنتاج البلدان النامية، ويعتقد أن حصة مماثلة ضائعة في الدول الغنية بسبب تبذير تخزين المواد الغذائية وتسويقها، والنمط الاستهلاكي.

على الرغم من وفرة الحبوب، فإن تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي لعام 2018، الذي أصدرته وكالات الأغذية التابعة للأمم المتحدة ومقرها روما والتي تقودها منظمة الأغذية والزراعة «الفاو» قد أفاد بارتفاع الجوع المزمن والشديد، أو نقص التغذية الذي شمل 800 مليون شخص.

إن إنتاج المزيد من الطعام، لا يعني بالضرورة تمكين الجياع من تناول الطعام والحصول عليه، وغالباً ما تكون الأعمال الزراعية ومروجيها، هي المشكلة، وليست الحل في إطعام العالم الجائع.

لماذا لا يؤدي ارتفاع إنتاج الغذاء

العالمي إلى تغذية الجياع؟ كيف يمكننا أن نطعم العالم؟ هل يعقل أن الحل هو بالضغط والتكثيف غير المستدام لاستخدام الأرض والمياه والموارد الطبيعية الأخرى التي يحتاجها المزارعون لزراعة الأغذية؟

الأسر الزراعية تفقر إلى السلطة
بالاعتماد على خمس سنوات من العمل الميداني المكثف في جنوب إفريقيا والمكسيك والهند ومنطقة الغرب الأوسط للولايات، يخلص وايز إلى أن المشكلة الأساسية هي مشكلة السلطة. ويبين كيف تؤثر المصالح التجارية القوية على سياسات الحكومة الغذائية والزراعية لصالح المزارع الكبرى.. والأمثلة كثيرة..

في المكسيك أدى تحرير التجارة في أعقاب اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية لعام 1993 إلى إغراق البلد بالبنور ولحم الخنزير الأمريكي المدعوم، مما أدى إلى تسريع الهجرة من الريف. وقد شجع هذا الاتجاه منتجي لحم الخنزير من الشركات العابرة، الذين يوظفون عمالاً مؤقتين يائسين، مستعدين لقبول أجور منخفضة وظروف عمل سيئة.

في ملاوي، ركز الدعم الحكومي الكبير على تشجيع المزارعين على شراء السماد والبنور الأمريكية، من شركة باير التابعة لمونسانتو. الشركة التي اعتمدت من قبل شركة البنور الحكومية، مفضلة بذورها الحاصلة على براءة اختراع على حساب الأصناف المحلية المنتجة، كما شارك مسؤول كبير سابق في شركة مونسانتو في

صياغة سياسة البذور الوطنية التي تهدد بتجريم المزارعين الذين يقومون بحفظ البذور وتبادلها وبيعها بدلاً من ذلك.

في زامبيا، زاد استخدام البذور والأسمدة من منتجات قطاع الأعمال الزراعية العالمي، زاد إنتاج الذرة بمعدل ثلاثة أضعاف، دون الحد من معدلات الفقر وسوء التغذية المرتفعة للغاية في البلاد. وبينما توفر الحكومة 250 ألف فدان من المزارع للمستثمرين الأجانب، يكافح المزارعون الأسريون للحصول على حق امتلاك الأراضي الزراعية.

في الوقت ذاته، تشجع ولاية أيوا الأمريكية على ترويج الزراعات الأحادية الشاسعة من الذرة وفول الصويا لإطعام الخزائير وإنتاج الوقود الحيوي، بدلاً من تحقيق هدف «إطعام العالم».

تم إجراء الكثير من أبحاث الكاتب في الفترة بين عامي 2014-2015، ويروي الكتاب قصة تأثير الشركات الأمريكية الكبيرة على السياسات لتستطيع هذه الشركات أن تحقق مزيداً من التوسع عبر العالم.

العالم يستطيع إطعام جياعه
العالم يستطيع إطعام الجياع، وكثير منهم من المزارعين الأسريين، ذاتهم.. وهؤلاء على الرغم من التحديات التي يواجهونها، يجد العديد منهم طرقاً مبتكرة وفعالة لزراعة المزيد من الغذاء الأفضل، ويدعم ضرورة دعم جهود المزارعين لتحسين تربتهم وإنتاجهم ورفاهيتهم.

يقوم المزارعون الجائعون بتغذية التربة المولدة للحياة، باستخدام المزيد من الممارسات السليمة بيئياً، لزراعة مجموعة متنوعة من المحاصيل المحلية، بدلاً من استخدام المواد الكيميائية المكلفة من أجل الزراعات الأحادية الموجهة للتصدير. ووفقاً للكتاب فإنهم ينتجون طعاماً أكثر وأفضل، وقادرون على إطعام الجياع. مما لا شك فيه، أن العديد من التقنيات الزراعية الجديدة توفر إمكانية تحسين رفاهية المزارعين، ليس فقط من خلال زيادة الإنتاجية والإنتاج، ولكن أيضاً من خلال الحد من التكاليف، واستخدام الموارد النادرة على نحو أكثر فعالية، والحد من الكد والعمل الزراعي.. ولكن هذه التقنيات يجب أن تتوفر لمنتجي الغذاء العالمي الفعليين، من صغار المزارعين.

يجب على العالم أن يدرك أن الزراعة قد لا تكون قابلة للاستمرار لدى كثير من الأسر الزراعية التي تؤمن ثلث غذاء البلدان النامية، طالما أن هؤلاء يواجهون قيوداً على الأراضي والمياه وغيرها من الموارد، بينما تتوسع الموارد المقدمة لقطاع الأعمال الزراعية الكبرى العالمي. يزداد إنتاج الغذاء ولكن في الوقت نفسه، يؤثر سوء التغذية من أنواع مختلفة على أكثر من بليون شخص في العالم، وتساهم الزراعة الصناعية بنحو 30% من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

■ عن مقال جومو كوامي ساندارام مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية.



وسطى الإعاقة 30% في بعض المحافظات السورية

تقرير جديد للأمم المتحدة



أصدرت الأمم المتحدة تقريراً جديداً عن الاحتياجات الإنسانية لسورية 2019، وذلك بتاريخ 3/1/2019، وقد تضمن التقرير الكثير من الأرقام والمعطيات التي توضح من الناحية العملية بعضاً مما عاناه ويعانيه السوريون، كما تبين بعض من تأثيرات وتداعيات سنوات الحرب والأزمة عليهم.

قاسيون

التقرير كبير نسبياً، حيث شمل العديد من المواضيع والعناوين، وكل منها كان مشغوعاً بالبيانات والأرقام الهامة، حيث تجاوزت عدد صفحاته 90 صفحة.

فيما يلي نورد ما جاء في التقرير تحت عناوين «تأثير الأزمة على كبار السن - العيش مع العجز».

تأثير الأزمة السورية على كبار السن

يُقدَّر وجود حوالي 850,000 شخص فوق سن الـ 60 سنة في سورية، والذين يمثلون نحو 4% من تعداد السكان، الغالبية منهم يعيشون في مناطق مأهولة وحضرية في كل من محافظات دمشق وريف دمشق وحلب. مع استمرار الأزمة السورية، بات كبار السن أضعف بشكل متزايد ويواجهون أخطاراً محددة، خصوصاً أولئك الذين تم تهجيرهم ولا يمتلكون أية عائلة أو دعم اجتماعي.

كبار السن يواجهون مخاطر خاصة، ولهم احتياجات محددة خلال الأزمات الإنسانية، بما فيها تدهور صحتهم الجسدية و/أو مضاعفات في ظروفهم الصحية الموجودة مسبقاً، بالإضافة إلى تدهور الصحة العقلية وعدم الاكتفاء من الناحية الغذائية. وهم أيضاً أكثر عرضة لامتلاك إعاقات جسدية، ويواجهون عقبات في الوصول إلى المساعدة والخدمات، ومن المحتمل أن يقعوا بخطر كبير بسبب العنف والانفصال العائلي، بحال لم يستطيعوا الهرب أثناء الأعمال القتالية.

وبالإضافة إلى ذلك فإنهم يواجهون صعوبات بالوصول إلى فرص تحقق لهم دخلاً، ومن الممكن أن يتأثروا بشدة من تآكل كل من نظم الدعم الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي. هذه العوامل تساهم بجعل كبار السن بالتحديد أكثر ضعفاً وأكثر عرضة لمخاطر الأذى والإهمال، وبالتالي، فإن البرامج التي تُعنى بالاحتياجات والظروف الخاصة لكبار السن تعدّ بالغة الأهمية وبحاجة إلى التوسع في 2019.

العيش مع العجز

مع اقتراب السنة الثامنة من الأزمة السورية، الإعاقة باتت تنتشر بكثرة بسبب مزيج من الإصابات المتعلقة بالقتال، أو العمليات القتالية والضرر الذي يلحق بالمحيط الجسدي. وقد أشار تقرير صدر مؤخراً حول الإعاقات بصوف الغالبين في محافظات حلب الغربية وإدلب والرقّة بوجود معدل انتشار وسطي للإعاقة هو 30%، ضعف النسبة العالمية.

في المنازل التي تحتوي رجالاً مصابين تكون النساء في الغالب هنّ من يقمن بالرعاية الصحية بالإضافة إلى كونهن الماعيات الأساسية

رجالاً مصابين، تكون النساء في الغالب هنّ من يقمن بالرعاية الصحية، بالإضافة إلى كونهن الماعيات الأساسية، بالتالي الحد من إمكانية وجود مرافق عند الحاجة للحصول على الرعاية.

إن تأمين استجابة إنسانية شاملة هي مكون أساس للعمل الإنساني المبدئي والفعل، فإدماج ذوي الاحتياجات الخاصة بالمجتمع هو أمر جوهري ضمن الاستجابة الإنسانية السورية، وهذا يشمل تأمين وصول الأنشطة والخدمات، وتدريب الموظفين على كيفية التعامل مع ذوي الإعاقة، عبر جميع مراحل الاستجابة الإنسانية بطريقة تحترم الآخر وتحافظ على كرامته، وجمع معلومات مصنفة عن الإعاقة.

وقد أشار التقرير إلى أنه: «نحو 15% من عدد سكان العالم يعانون من إعاقة، وذوو الإعاقة يتأثرون سلباً خلال النزاعات طويلة الأمد بشكل غير متناسب».

علاوة على ذلك، أظهر التقدير أنه وسطياً حوالي 45% من الأشخاص المصابين خلال الأزمة السورية ممن شملهم الاستطلاع، من المتوقع أن يعانون من ضرر دائم «على سبيل المثال: بتر - إصابة بالنخاع الشوكي - إصابة دماغية».

الأشخاص ذوو الإعاقة أكثر ضعفاً من أن يتم استبعادهم من الاستجابة الإنسانية، بغض النظر عن احتياجاتهم الخاصة والمحددة، فأكثر من 60% من ذوي الإعاقة الذين تم استطلاعهم، قالوا: إن حالة عجزهم قد تفاقت خلال الأزمة نظراً لعدم حصولهم على الرعاية الصحية ومواجهتهم لصعوبات في تأمين احتياجاتهم الأساسية، وهذه كانت غالبية الأسباب التي قدموها.

ولأن الكثير من الأشخاص غير قادرين على العمل بسبب الإصابة أو الحاجة لرعاية أحبّتهم، فالوصول على مصادر دخل هي أيضاً محدودة. وفي المنازل التي تحتوي

أفضل موسم أمطار منذ 20 عاماً!

قاسيون

الموسم الماطر الحالي أفضل موسم خلال 20 سنة ماضية، هذا ما بينه مدير الأراضي والمياه بوزارة الزراعة المهندس عمر دودي، مشيراً إلى أن كميات الهطولات المطرية لهذا الموسم تجاوزت المعدلات السنوية في أغلب المحافظات حتى نهاية شهر شباط.

أعلى نسبة هطول في دمشق كانت في منطقة دوار المطار، حيث وصلت إلى 161% من المعدل السنوي لعام 2010.

وأكد دودي أن هذا الموسم من أفضل المواسم خلال 20 سنة ماضية، وهذه الهطولات لها تأثير إيجابي على الزراعات البعلية الشتوية، وخاصة محصولي القمح والشعير، فيما إذا استمر هذا الهطول بنفس التواتر، وذلك من خلال زيادة الإنتاجية والمساحة المزروعة بالقمح والتي تجاوزت 1,3 مليون هكتار، بالإضافة إلى تحسين الوضع المائي للسود والابار. وأوضح دودي: أن مناطق عديدة شهدت ارتفاعاً كبيراً بالقياس إلى معدل عام 2010. وبعدها زادت كمياته هطوله بمقدار فاق الضعفين كما في منطقة أبو راسين في الحسكة 225%، وفي منشأة الأسد في حلب

224%، وفي ربعو في حماه 203% كما فاقت المعدلات المرة ونصف في مناطق مثل: بوقا في اللاذقية 163%، دوار المطار في دمشق 161%، وفي مدينة طرطوس 158% وسجلت دير الزور معدل 148% ومعدل 147% في قلعة الحصن في حمص، و142% في الكرامة في الرقة، 138% في السقيلية في الغاب، وفي خان شيخون في إدلب، وفي الصنمين بدرعا سجلت نسبة 134%، وأخيراً 106% في القنيطرة، و99% في السويداء.

كما ذكر تقرير الإنذار المبكر عن الجفاف الصادر عن وزارة الزراعة لشهر 1-2019، أن الصورة الفضائية المأخوذة في الشهر المذكور تشير إلى تحسن كبير في كثافة الغطاء النباتي في كافة المحافظات بنسبة تراوحت بين 25-75%.

كما أن مخزون السود بين شهر كانون الثاني لعام 2019، مع 2018، يشير إلى أن

المخزون تحسن في كافة المحافظات، ما عدا اللاذقية وحلب.

أعلى مخزون مائي للسود سجل في محافظة طرطوس، حيث امتلات السود بنسبة 94% في 2019 مقابل معدل 39% في 2018. ثم في حلب بنسبة 73% في 2019 مقابل معدل 89%



في العام الماضي.

يشار أنه رغم الهطولات المطرية العالية، إلا أن معدلات الحرارة المسجلة في شهر 1-2019 كانت أعلى من معدلاتها الشهرية الوسطية في كافة المحافظات ما عدا محافظتي دمشق والقنيطرة.

الرأسمالية والصحة العقلية



تشير التقديرات الأخيرة لمنظمة الصحة العالمية إلى أن أكثر من ثلاثمائة مليون شخص يعانون من الاكتئاب في جميع أنحاء العالم.

■ ديفيد ماثيوز
ترجمة: رامان شيخ نور

ويقال: إن ثلاثة وعشرين مليون شخص يعانون من أعراض انفصام الشخصية، في حين أن ما يقرب من ثمانمائة ألف شخص ينتحر كل عام.

يقول الكاتب الماركسي ديفيد ماتيوس: «إن اضطرابات الصحة العقلية في الدول الرأسمالية الاحتكارية، هي وراء أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان، والتي هي السبب الرئيس في انخفاض متوسط العمر المتوقع».

وفي الاتحاد الأوروبي 27 % من السكان البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و65 يعانون من مضاعفات في الصحة العقلية.

وتوضح الدراسة الاستقصائية بخصوص الأمراض النفسية التي أجرتها الخدمة الصحية الوطنية للبالغين، أنه في عام 2014،

كان 17,5 % من السكان فوق سن السادسة عشرة يعانون من أشكال مختلفة من الاكتئاب أو القلق، مقارنة بنسبة 14,1% في عام 1993.

وتهيمن التفسيرات البيولوجية في المجتمع الرأسمالي على فهم الصحة العقلية، ومن الأمثلة على ذلك نظرية الاختلالات الكيميائية في الدماغ- التي تركز على تشغيل النواقل العصبية، مثل: السيروتونين والدوبامين- والتي استحوذت على الوعي الشعبي والأكاديمي على الرغم من أنها ظلت غير مدعومة إلى حد كبير.

وعلاوة على ذلك، تعكس شعبية الاختزال الوراثي في العلوم البيولوجية، ولقد كان هناك جهد لتحديد التثوهات الجينية كسبب آخر لاضطرابات الصحة العقلية.

وإن العلاقة الحميمة بين الصحة العقلية والظروف الاجتماعية قد تم حجبها إلى حد

كبير، مع تفسير الأسباب المجتمعية ضمن إطار طبي بيولوجي وتغطيتها بمصطلحات علمية.

وتبدأ وتنتهي التشخيصات بشكل متكرر بالفرد، وتحدد الأسباب الحيوية على حساب فحص العوامل الاجتماعية. ومع ذلك، يجب الاعتراف بالمنظمة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع كمساهم مهم في الصحة العقلية للناس، حيث تكون هياكل اجتماعية معينة أكثر فائدة لظهور الرفاهية العقلية أكثر من غيرها.

وكما قال الأستاذ الماركسي إيان فيرغسون، «إن النظام الرأسمالي الذي نرزح تحته مسؤول عن المستويات الهائلة من مشاكل الصحة العقلية التي نراها اليوم في العالم. إن التخفيف من حدة الاضطرابات النفسية ممكن فقط في مجتمع خال من الاستغلال والقمع».

الصحة العقلية والرأسمالية الاحتكارية يقوم بول باران وبول سويسزي في الفصول الأخيرة من كتاب «الرأسمال الاحتكاري»، بإيضاح نتائج الرأسمالية الاحتكارية على الصحة النفسية، قائلين: إن النظام يفشل «في توفير أسس مجتمع قادر على تعزيز التنمية السليمة والصحية لأعضائه».

وبدلاً من أن تكون فرصة لتحقيق الشغف، يناقش باران وسويسزي بأن الترفيه قد أصبح مرادفاً إلى حد بعيد للكسل.

ولم تعد تستهلك من أجل استخدامها، وأصبحت السلع الاستهلاكية علامات ثابتة للهوية الاجتماعية، مع الاستهلاك كوسيلة للتعبير عن الوضع الاجتماعي للفرد.

ومع ذلك، فإن النزعة الاستهلاكية في نهاية المطاف تولد عدم الرضا، لأن الرغبة في استبدال المنتجات القديمة بأخرى جديدة تتحول إلى الحفاظ على مكانة الفرد في المجتمع، في سعي لا هوادة فيه لتحقيق معيار لا يمكن الحصول عليه.

النزعة الاستهلاكية
في نهاية المطاف
تولد عدم الرضا لأن
الرغبة في استبدال
المنتجات القديمة
بأخرى جديدة تتحول
إلى الحفاظ على
مكانة الفرد في
المجتمع

ويقول باران وسويسزي: «في الوقت الذي نفي بالاحتياجات الأساسية للبقاء على قيد الحياة، فإن العمل والاستهلاك» يفقدان بشكل متزايد مضمونيهما الداخليين. «والنتيجة هي مجتمع يتميز بالفراغ والتدهور».

ولا يزال المجتمع الرأسمالي الاحتكاري الحديث يتسم بعدم التوافق بين السعي الرأسمالي من أجل الربح، والاحتياجات الأساسية للناس.

ونتيجة لذلك، يتم تقويض الظروف اللازمة لتحقيق الصحة العقلية المثلى، حيث يعاني المجتمع الرأسمالي الاحتكاري من الاضطرابات العصبية ومشاكل صحية عقلية أشد قسوة.

الصحة العقلية والطبيعة البشرية

بالنسبة لماركس كان الاعتقاد مثلاً على التأثير الجسدي والذهني للرأسمالية على البشر. حيث تكمن قيمة فهم الصحة النفسية في توضيح التمييز الذي يظهر في ظل الرأسمالية بين الوجود البشري والجوهر.

ويرى ماركس: أن الطبيعة البشرية تتكون أولاً: أن نتعامل مع الطبيعة البشرية بشكل عام وأن هناك احتياجات ثابتة، مثل: الجوع والرغبات الجنسية، وثم هناك رغبات نسبية تنبع من التنظيم التاريخي والثقافي للمجتمع.

ويعترف فروم بأهمية الاحتياجات البيولوجية الأساسية، مثل: الجوع، والنوم، والرغبات الجنسية، والتي تشكل جوانب من الطبيعة البشرية.

ويمثل ما يطرحه فروم على أنه طبيعة بشرية عالمية، فإن تلبية هذه المحركات أمر ضروري لتحقيق الرفاهية العقلية.

وكما قال: تتحقق الصحة العقلية إذا تطور الإنسان إلى مرحلة النضج الكامل، وفقاً لخصائص وقوانين الطبيعة البشرية.

ويتكون المرض العقلي في فشل هذه التنمية، ورفض فهم التحليل النفسي التي تؤكد على رضا الرغبة الجنسية والأقراص البيولوجية الأخرى، والصحة العقلية.

ويؤكد فروم، أن آثار ذلك على الصحة

العقلية هي إذا لم تجد إحدى الضروريات الأساسية أي إنجاز، فإن الجنون هو النتيجة؛ إذا كان راضياً ولكن بطريقة غير مرضية فالعصاب هو النتيجة.

ورغم عدم إنكار وجود أسباب بيولوجية، يجب الاعتراف بأن التنظيم الهيكلي للمجتمع له تداعيات خطيرة على الصحة العقلية للناس.

وتعمل الرأسمالية الاحتكارية على منع الكثيرين من مجابهة الرفاهية العقلية. ومع ذلك، ورغم ذلك، لا يزال النموذج الطبي يهيمن، مما يعزز المفهوم الفردي للصحة النفسية ويخفي الآثار الضارة للنمط الحالي للإنتاج.

وكما يشجع النموذج الطبي على تقليص الحقوق المدنية للأفراد إذا واجهوا ضائقة نفسية، بما في ذلك عن طريق إضفاء الشرعية على انتهاك عملهم التطوعي واستبعادهم من صنع القرار.

وباعتماد منظور مادي واسع النطاق، فإن النموذج الاجتماعي للصحة العقلية يعالج الحرمان المادي والظلم والإقصاء السياسي، كأسباب هامة للمرض العقلي.

في عام 2017 في بريطانيا، رفضت مجموعة العمل الخاصة بالصحة العقلية صراحة، النيوليبرالية، حيث ساهم التقشف وخفض الضمان الاجتماعي في زيادة انتشار الأفراد الذين يعانون من سوء الصحة العقلية.

وتعتبر المجموعة «تدابير التقشف، والسياسات الاقتصادية، والتمييز الاجتماعي، وعدم المساواة» المسبب في إلحاق الضرر بالناس.

ولا يمكن للرأسمالية أبداً أن توفر الظروف الأكثر ملاءمة لتحقيق الصحة العقلية. إن القمع والاستغلال وعدم المساواة يعرقلان الإدراك الحقيقي لما يعانيه الإنسان.

ويجب أن يكون التصدي لوحشية تأثير الرأسمالية على الرفاهية العقلية محورياً أساسياً للنضال الطبقي، لأن النضال من أجل الاشتراكية لا يقتصر على المساواة المادية، بل للبشرية والمجتمع الذي تكون فيه جميع الاحتياجات البشرية، بما فيها الاحتياجات النفسية.

الهند وباكستان والنيومالتوسية



يعود تاريخ الصراعات الدموية بين الهند وباكستان إلى عقود عديدة ماضية، وقد بدأت تلك الصراعات بالضبط بعد شهرين من استقلال كل منهما عن الاستعمار البريطاني عام 1947.

■ سعد صائب

ضمن معاهدتي الاستقلال، لم تقبل «الإمبراطورية التي غابت شمسها»، وبعد كل الجرائم والمجاعات الكبرى التي ارتكبتها عبر أذرعها المختلفة وعلى رأسها «شركة الهند الشرقية المحترمة»، لم تقبل أن تترك شعوب شرق آسيا بسلام، بل وضعت الأساس لنزاعات متعددة لاحقة، كما فعلت بالتعاون مع فرنسا في منطقتنا عبر سايكس بيكو. في الهند وباكستان جرت عمليات تقسيم متتالية، على أسس دينية وطائفية وقومية، وعبر سلسلة من الحروب، حيث ظهرت إلى الوجود دولة بنغلاديش عام 1971... إضافة إلى سلسلة من الانقسامات الأخرى.

إقليم كشمير

يمتد إقليم كشمير على مساحة تقارب 240 ألف كم مربع، ويقع ضمن ثلاثة دول، الهند تدير حوالي 70% من مساحته، و20% تدار من باكستان، وحوالي 10 بالمائة تدار من الصين... وجرى تأسيس الصراع عبر الحالة المزدوجة لكشمير بالمعنى الطائفي السياسي، وتفعيل النزاع وفقاً لهذا الأساس، حيث تسكن الإقليم أغلبية مسلمة وأقلية هندوسية في حين تدير الهند القسم الأكبر من الإقليم «وهي البلد ذو الأكثرية الهندوسية» في حين تدير باكستان القسم الأصغر من الإقليم «وهي البلد ذو الأكثرية المسلمة».

خاضت الهند وباكستان ثلاث حروب لتحديد مصير الإقليم، أعوام 1947-1948، 1965، 1999، وبقيت الأمور على حالها من حيث توزيع الإدارة ومن حيث بقاء فتيل النزاع جاهزاً للإشعال دائماً.

من «مجاهدي» أفغانستان إلى 11 سبتمبر

دخل الصراع مرحلة أكثر تعقيداً مع توسيع الاستثمار الغربي، والأمريكي البريطاني خاصة، في ظاهرة «المجاهدين» بعد تولي

حكومة تقدمية مقاليد الأمور في أفغانستان عام 1978. منذ ذلك الحين دخل شرق آسيا حلقة من التوتر والنزاعات المستمرة المترافقة مع التفشي المنتظم للظواهر الإرهابية وللمنظمات الإرهابية. ووصل الاستثمار الغربي درجة متقدمة بعد 11 سبتمبر، وانتشار تنظيم القاعدة، ولاحقاً تنظيم داعش.

في ظل هذه التوترات، بات إقليم كشمير نفسه مستهدفاً كمناطق انتشار وعمليات لمختلف أنواع التنظيمات الشبيهة بداعش.

في العمق

هنالك ما هو أبعد وأعمق من التنافس الإقليمي بين دولتين كبيرتين، ونوويتين، من طراز الهند وباكستان، لتفسير ما يجري من تصعيد منذ أسبوع بين الدولتين. إن سياسة إثارة الصراعات البينية على أسس قومية ودينية وطائفية، باتت سلوكاً عاماً بالنسبة للولايات المتحدة، والمركز الغربي ككل، في إطار محاولاته التعامل مع أزمته الاقتصادية الخانقة.

في السياق، فإن ما ينبغي تذكره دائماً، أن مراكز الأبحاث الغربية المشتغلة لمصلحة النخبة الدولية الحاكمة، وعلى رأسها نادي روما 1975، كانت قد وصلت إلى أن الحفاظ على نمط توزيع الثروة على المستوى

صوب «الشمال أو الشرق أو الغرب». وكان أحد احتمالات المخطط أن تكون الخطوة التالية هي مباشرة صوب الشرق نحو الهند وباكستان فالصين، ولكن الطمع بالنفط أزاح الحرب غرباً باتجاه العراق، كما جرى مع هتلر بالضبط أثناء الحرب العالمية الثانية في التعامل مع موسكو.

والمحصلة، أن الخطط دخلت في مرحلة من الاضطراب الشديد، وتعرضت لعراقيل كبرى، ولم تصل إلى مبتغاهما... ومحاولة نقل المعركة من جديد إلى باكستان والهند، ليس أمامها تقريباً أي أمل في النجاح، فما عجزت الولايات المتحدة عن فعله قبل تبلور التوازن الدولي الجديد، سيكون الآن مستحيلًا بعد تبلور ذلك التوازن.

أولى المؤشرات في هذا الخصوص، هي: الدخول الشديد النشاط لكل من الصين وروسيا ومنظمة شنغهاي على خط الوساطة، وتاريخ النزاع بين الهند وباكستان، وأولى مؤشرات التهدة قد ظهرت إلى السطح يوم الجمعة الفائت مع تسليم الطيار الهندي المأسور لبلاده...

■ 1 قدر جميل، الحضارة البشرية على مفترق طرق، دار الطليعة الجديدة، دمشق 1994، ص 83، تحت عنوان وسائل الإبادة الجماعية.

العالمي، «أي: للحفاظ على النظام الرأسمالي» فإنه من الواجب الحفاظ على تعداد سكان العالم بحدود 3 مليارات، في ما بات يعرف لاحقاً بالنيومالتوسية، وأحد أهم أدوات تطبيقها هي الحروب البينية الواسعة، وأحد أهم مطارح تطبيقها هي بلدان شديدة الكثافة السكانية من طراز الهند والصين وباكستان التي تضم مجتمعة ما يزيد على 42% من إجمالي سكان العالم

الهند وباكستان تضمان «1,3 مليار، و200 مليون إنسان» على التوالي، وبالمجموع تضمان حوالي خمس سكان العالم. مؤشرات العمل على تأجيج الصراع الهندي الباكستاني ضمن السياق النيومالتوسي كان من الممكن التقاطها حتى قبل ربع قرن من الآن: «إن كل المؤشرات تشير إلى أن النظام العالمي الجديد يؤجج الصراع بين الهند وباكستان حول قضية كشمير. وهناك خطر أن يتحول هذا الصراع إلى صراع نووي» 1...

الخطط المتغيرة والمتعثرة

بدأت «الحرب الأمريكية على الإرهاب»، بالضبط من آسيا الوسطى، حيث الكثافة البشرية عالية جداً، من أفغانستان، واختيار أفغانستان كقاعدة انطلاق لم يكن عبثاً، فبعد تحضيرها ستكون الاحتمالات مفتوحة نحو الاتجاه الذي يجري تقريره للخطوة التالية

الهند ليس أمامها تقريباً أي أمل في النجاح فما عجزت الولايات المتحدة عن فعله قبل تبلور التوازن الدولي الجديد سيكون الآن مستحيلًا

الجزائر.. بلد المليون ونصف عاطل عن العمل

وفي منصب الرئيس سيفتح على صراعات ضمن هذه النخب المتوافقة على الترشيح!

إن الإصرار على ترشيح الرئيس المريض لعهد رئاسية خامسة، يدل على ما يخفيه هذا التمرس من هشاشة وضعه في موقف النخب الجزائرية.. ويفتح على احتمالات وجود القوى التي تريد استفزاز الشعب الجزائري، وخلق استعصاء. الجزائريون يملكون كل الحق بالشعور بالإهانة، والغضب، وهم يحاولون أن يعبروا عن هذا ويضغطوا للخروج من هذا المطب.. ولكن مرحلة كهذه قد تتطلب حذراً من كل الأطراف السياسية التي تصبّ الوصول إلى حلول وسط، ولا تنفتح اتجاه ضغط الشارع، وأيضاً من القوى التي تتركب أمواج الاحتقان الاجتماعي وتضعف لعدم الوصول إلى حلول.



ولكن إذا ما كان الانفجار الاجتماعي والغضب، متوقفاً من عملية إعادة الترشيح، فكيف وصلت القوى السياسية الحاكمة في الجزائر إلى هذا القرار! وما الذي يدفع حكام البلاد الفعليين إلى قرار من هذا النوع، هل هو عدم وجود بدائل، أم أن أي تغيير في الوضع السابق،

ولكن السياق السياسي للأحداث يطرح تساؤلات. ينتظر البعض تقارير عن الحالة الصحية للرئيس بوتفليقة، ولكن الرئيس الثماني، لم يستطع التكلم مباشرة مع الشعب الجزائري منذ 6 سنوات، وهذا وحده كفى باليقين أن هذه البلاد تحتاج رئيساً «فعلاً».

من أثار التضخم وتراجع الدور الحكومي... كما أن مناطق عديدة في الجنوب، تعاني من تركّز البطالة والتمهيش، واستمرت احتجاجاتها لأشهر نهاية العام الماضي. المسببات الموضوعية لاحتقان اجتماعي في بلد غني وشباب كالجائر، متوفرة من جوانب عدة..

يعتبر الاقتصاد الجزائري واحداً من الاقتصاديات القليلة المتبقية، التي تقدم منظومة دعم اجتماعي واسعة... تشمل قرابة ربع السكان. وتبلغ قيمتها 17 مليار دولار في العام الحالي. ونفقات الدعم هذه لطالما كانت موضع مطالبة صندوق النقد الدولي، لتخفف الجزائر خدماتها الاجتماعية. الأمر الذي بدأت التجاوب الحكومي معه منذ أزمة النفط في عام 2014.

فالنفط يمول 60% من الموازنة الحكومية الجزائرية، ويؤمن 95% من القطع الأجنبي... بدأت مجريات التضخم مع أزمة النفط، وارتفاع سعر الدولار مقابل العملة الجزائرية بنسبة 54%. وارتفعت الأسعار في عام 2018 وحده بمقدار الثلث. المجتمع الشاب الذي يعاني من بطالة مرتفعة تشمل قرابة 1,5 مليون عاطل عن العمل، يعاني

عَمَتِ الاحتجاجات الشعبية العاصمة الجزائرية في مطلع الشهر الثالث من العام الحالي 2019. الاحتجاجات التي أتت بعد شرارة إعادة ترشيح الرئيس بوتفليقة «لعهد خامسة»، تمتلئ الكثير من المقدمات الموضوعية... ولكن الوضع الجزائري يطرح تساؤلات واسعة.

هل تقهر شعوب القارة الجنوبية الأمريكيين مجدداً؟



■ عماد بيضون

تاريخ نضالي كبير

مُدت الأزمات الفنزويلية بإعلان رئيس الجمعية الوطنية خوان غوايدو نفسه رئيساً انتقالياً لفنزويلا متواطئاً مع الغرب الذي سارع للاعتراف به متدخلًا بشأن سيادي في سابقة تاريخية، انبرت الكثير من المنابر للحديث عن عمر التدخل الأمريكي والغربي في القارة الجنوبية ابتداءً من غزو هايتي عام 1905 مروراً بأزمة الكاريبي حتى دعم الدكتاتوريات العسكرية في البرازيل والأرغواي والأرجنتين والحديث عن التدخل الاقتصادي، ودعم مافيات المخدرات والسلاح، تلك الأمور التي أصبحت اليوم بديهية وتعترف بها أمريكا على الملأ. الحديث عن الوجود الصيني في القارة والضغط الناشئ على أمريكا بخصوص تعاظم الدور الصيني الروسي، ولأن كل ما سلف صحيح، فإنه من المجحف نسيان قاطرة المقاومة في القارة الجنوبية، وإنهم من يملؤون العالم ضجيجاً، إنهم شعوب القارة.

بدأت المقاومة ضد الاستعمار الإسباني مبكراً في القارة الجنوبية بسيمون بولفار في كولومبيا الكبرى، وغرناطة الجديدة، وسان مارتني قيادي معارك تحرير أمريكا الجنوبية من الاستعمار الإسباني، والتفت حولهما جماهير أمريكا الجنوبية في معاركهما حتى الاستقلال النهائي عن الاستعمار الإسباني عام 1826 ورغم الاستقلال لم تستطع القارة تحقيق حلم سيمون بولفار وحلم جماهيرها بتحقيق وحدة القارة تحت حكم مركزي،

بل على العكس اندلعت موجة من الحروب الأهلية فيها، وهنا برز صراع من نوع جديد، حيث أعلنت أمريكا عن مبدأ مونرو في بيان أعلنه الرئيس الأمريكي جيمس مونرو في رسالة سلمها للكونغرس الأمريكي في 2 ديسمبر 1823م. نادى مبدأ مونرو بضمان استقلال كل دول نصف الكرة الغربي وضد التدخل الأوروبي بغرض اضطهادهم أو التدخل في تقرير مصيرهم. ويشير مبدأ مونرو أيضاً إلى أن الأوروبيين الأمريكيين لا يجوز اعتبارهم رعايا مستعمرات لأية قوى أوروبية في المستقبل. والقصد من هذا البيان، هو: أن الولايات المتحدة لن تسمح بتكوين مستعمرات جديدة في الأمريكتين، بالإضافة إلى عدم السماح للمستعمرات التي كانت قائمة بالتوسع في حدودها. ومبدأ مونرو هو مبدأ استعماري، كان محاولة أمريكية للحلول مطرح الاستعمار القديم.

موجات حراك ثوري

إن القانون الاجتماعي الذي يحكم القارة الجنوبية: أنه كلما زاد التدخل الغربي فيها ازدادت ممانعة هذه الدول لكل أشكال التدخل، وزاد وعي شعوبها بضرورة الاستقلال السياسي والاقتصادي، وكل خطوة تخطوها الإمبرياليات العالمية تكون درساً لشعوب

كلما زاد التدخل الغربي ازدادت ممانعة هذه الدول لكل أشكال التدخل وزاد وعي شعوبها بضرورة الاستقلال السياسي والاقتصادي

في القارة، فالمد الثوري في القارة بعد الحرب العالمية الثانية ومبادئ الاشتراكية والعدالة الاجتماعية قد اجتاحت القارة، ووصول فيديل كاسترو للسلطة في كوبا وشكل موازيين القوى الدولية، والتعادل النووي بين السوفييت والأمريكيين فتح المجال لوصول مجموعة من القادة اليساريين الشيوعيين والوطنيين في أكثر من دولة، في البرازيل والأرجنتين وتشيلي لكن وبسبب تراجع المد الثوري العالمي وتراجع الاتحاد السوفيتي عن دعم القوى الثورية بعد إعلان خروشوف التعايش السلمي مع الرأسمالية، واستطاعت أمريكا قمع الموجة من خلال دعم مجموعة من الدكتاتوريات العسكرية، استطاعت من خلالها تأطير القارة تحت سيطرتها لزمان طويل. إلا أن شعوب القارة استطاعت تجاوز هذه المرحلة وبنت لنفسها - بفعل صمودها وتضاحتها - ديمقراطية تحمي بها نفسها من أية محاولة أمريكية لضرب أسس المجتمعات من خلال الانقلابات العسكرية، لتكون درساً للدكتاتوريات العسكرية، وإن أعاق نمو وتطور أمريكا الجنوبية، إلا أنه سمح لها بالحصول على بدائل في مواجهة الغرب.

اليوم ليس كأمس

اليوم، رغم أن أمريكا من خلال تدخلها

في القارة، تبدو وكأنها منتصرة فإن مقارنة الوضع اليوم، ومقارنة مع حوادث الانقلابات التي جرت في منتصف القرن العشرين، تبدو أمريكا أكثر ضعفاً وأقل تأثيراً على دول القارة، فإن وصول مجموعة من القوى المحسوبة على أمريكا ضمن عملية سياسية ديمقراطية، وأن أخذت شكلاً انقلابياً سياسياً ناعماً، لكنها لم تقض على الديمقراطية السياسية المكتسبة التي دافعت عنها شعوب القارة، كشكل من أشكال الاستقلال السياسي عن الغرب، الذي لطالما استعمل الجيوش لتدمير حركة الشعوب، إلا أنه اليوم الجيش البرازيلي يرفض التدخل العسكري الأمريكي في فنزويلا، والجيش الفنزويلي يساند شرعية مادورو، والوضع الدولي يتجه صوب انحسار قدرة أمريكا على التأثير، ورغم أن سلاح العقوبات الاقتصادية سلاح فتاك، إلا أنه لن يدوم طويلاً بحكم الخيارات التي تفتحها الصين وروسيا لشعوب العالم، للحرر من الهيمنة الدلالية.

إن الأمر لا يتعلق بمادورو وحده، أو بأي رئيس آخر رغم أهميته، إن استقلال أمريكا الجنوبية هو مطلب شعبي، سيمضي إليه أحفاد سيمون بولفار مستفيدين من تطور وتغير منظومة العلاقات الدولية.

بريكس: منظومة دفع إلكترونية جديدة موحدة



الاستثمارات المباشرة الروسي، مع بعض الشركات الأخرى، في تصميم - BRICS Pay ... ويجب القول: إنه تتوفر لدى الشركات التي يشارك صندوقها فيها، وكذلك لدى الشركاء من الصين والهند، الخبرات والتكنولوجيات اللازمة، لتنفيذ المشروع. ويعرب الصندوق كذلك عن استعداده للنظر في المشاركة بتمويل المشروع»

إن هذه الخطوة رغم صغرها حالياً إلا أنها تشكل نواة آلية تبادل تجاري جديدة بين أعضاء المجموعة وبمسار بعيد عن «الدولار» الأمريكي، مضافاً إليه فكرة وحدة منظومة الدفع بغض النظر عن العملة المستخدمة التي بدورها قد تتطور لاحقاً،

تعمل مجموعة دول البريكس «البرازيل وروسيا والهند والصين وجمهورية جنوب إفريقيا» على تصميم تطبيق يحمل اسم BRICS Pay، وفي إطار المشروع سيجري تصميم «محفظة أون لاين» تتوحد فيها منظومات الدفع في كل دول المجموعة، وبمساعدة هذا التطبيق سيصبح من الممكن تسديد ثمن أية سلعة تم شراؤها عبر الإنترنت، بغض النظر عن العملة الموجودة في الحساب. وأول دولة ستستخدم التطبيق، هي جمهورية جنوب إفريقيا في أبريل المقبل. وقد يشارك في المشروع، صندوق الاستثمارات المباشرة الروسي، حيث قال مدير عام الصندوق كيريل دميترييف: «سيشارك صندوق

سيصبح بالإمكان قريباً لمواطني دول مجموعة «البريكس» عبر تطبيق على الهواتف المحمولة من تسديد قيمة المشتريات عبر الإنترنت بصرف النظر عن العملة الموجودة في الحساب.

واستقراره ونموه... الأمر الذي يشكل تهديداً جديداً على دور الدولار عالمياً ويطيح به.

اقتصادات الدول الأعضاء، أو اعتماد الـ «ين» معادلاً أساسياً نظراً لوزن الصين الاقتصادي

بالتوازي مع تطور مجمل علاقات دول البريكس بين بعضها، إلى إيجاد معادل نقدي جديد يجمع

الصورة عالمياً



• في ضوء تقرير دولي يكشف ممارسات «الجيش الإسرائيلي» في قطاع غزة، دعا زعيم حزب العمال البريطاني «جيمي كوربين» حكومة بلاده إلى إدانة قتل «إسرائيل» للفلسطينيين وتجميد بيع الأسلحة لها.



• بعد اندلاع الحرب التجارية بين واشنطن وبكين في العام الماضي، وفرض رسوم متبادلة، بدأ ترامب يعدّل من حدّة لهجته حيث طالب الصين عبر «تويتر» يوم الجمعة الماضي أن ترفع كافة الرسوم عن المنتجات الزراعية الأمريكية.



• لا زالت حركة «السترات الصفراء» الفرنسية مستمرة، حيث خرج في الجولة الـ 16 الآلاف من الفرنسيين في أنحاء البلاد بما فيها العاصمة باريس، وقعت خلالها حالات اشتباكات مع الشرطة وأوقفت 33 منهم.



• اقترحت رئيسة وزراء بريطانيا يوم الثلاثاء إجراء تصويت في البرلمان على «صفقة» الخروج من الاتحاد الأوروبي في مدة أقصاها 12 آذار، ولفنت إلى أنه في حال فشل البرلمان بقبول الصفقة المقترحة فسيتّم اللجوء إلى الخيار الثاني وهو: الخروج دون صفقة أو إطار عمل.



• عقب «قمة هانوي»، ورد في بيان صدر عن السفارة الروسية لدى بيونغ يانغ يوم الخميس، أن اللجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي والتجاري ستعقد اجتماعها التاسع في موسكو بين 4 و6 آذار، وأشير إلى أن وفداً من 15 مسؤولاً غادروا إلى موسكو للتحدث.

قمتان في هانوي:

كورية- أمريكية و«أمريكية- أمريكية»



يبدو في الظاهر أن حل المسألة ما بين كوريا الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية يتعلق بطبيعة الاتفاقيات والتنازلات التي قد تقدّمها الواحدة للأخرى، وكان القضية عالقّة بين هذين الطرفين، بينما حقيقة الأمر أن مشكلة التقارب اليوم وفي هذه الظروف هي: ما بين التيارين المختلفين ضمن الإدارة الأمريكية المنقسمة ذاتها.

يزن بوظو

جرت قبيل انطلاق القمة التي جمعت الرئيسين الأمريكي «دونالد ترامب»، والكوري «كيم جونج أون»، في مدينة «هانوي» في «فيتنام» يومي 27 و28 من شهر شباط، حملتان إعلاميتان، إحداها: تهاجم القمة وتتعني معها الولايات المتحدة قبل حدوثها، والأخرى: تصوّر القمة وكأنها عرسٌ يجري به تتويج علاقة أخوة أمريكية-كورية سينتج عنها إعلاناً بحل الخلافات بالجملة. وترامب من جهته كان على طول الخط «يتغزل» بالرئيس الكوري عبر الـ«تويتر» وعبر تصريحاته الإعلامية والرسمية. بالإضافة إلى إجراء محادثات عدة بين وفود ومبعوثين خاصين من كلتي الدولتين تحضيراً للقمة الثانية، وكانت غالبية الأخبار الصادرة عنها في محافل الإعلام «إيجابية» ولكن... مجتزئة.

حلول بالجملة ودفعة واحدة؟ ما جرى بحثه في هذه المحادثات السابقة للقمة، هو مجمل الموضوعات المطروحة دفعة واحدة: «نزع السلاح النووي، اتفاقيات سلام دائمة، رفع العقوبات كلها، وتعاون اقتصادي بين الدولتين»، وقد ظهر هذا الأمر إعلامياً بصيغة وريثة وإيجابية، ولم يبق إلا موعد القمة ليجري تتويجه، ويحتفل العالم بالسلام... لكن بالحقيقة إن هذا النوع

من المحادثات اليوم يفضي إلى عرقلة حل هذه المسألة، ففي ظل الظروف التي تجمع خلافات البلدين، لا يمكن أن يجري التقدم دفعة واحدة... هكذا دفعة لا تأتي بمنطق «محادثات ومفاوضات»، ربما بغير ظروف كانت لتجري ولكن أيضاً بمنطق آخر تماماً. أما اليوم، ومع سياسيات التوازن الدولي الجديد التي بدأت تطغى على الساحة الدولية، وتحديداً آليات الحلول السياسية التي لا بديل عنها، تكون العرقلة على الشكل السابق: أن تضرب المفاوضات عبر طرح جميع المسائل دفعة واحدة. وهنا يظهر الخلاف داخل الإدارة الأمريكية المنقسمة في التعاطي مع المسألة: ليفرض التيار المناهض لترامب وما يمثله الية العرقلة هذه، وليعقد الأخير القمة على أية حال رغم معرفة نتائجها مسبقاً، ليس رغبة بالانخراط بالحلول السياسية، وإنما درأاً لخسائر عدم الانخراط فيها. أطراف أمريكية يتأمر لعرقلة القمة وكما هو متوقع، اختتمت القمة دون التوصل إلى أي اتفاق بين الجانبين، وعزا ترامب السبب بذلك إلى طلب الرئيس الكوري إزالة العقوبات دفعة واحدة بمقابل إزالة الأسلحة النووية في مدينة «يونبون» فقط. وعزا الجانب الكوري السبب بذلك إلى طلب الرئيس الأمريكي إزالة كل الأسلحة والمفاعلات النووية دفعة واحدة بمقابل رفع جزئي من العقوبات. إلا أن الرئيسين أشادا

بالقمة، وأكد ترامب على أن علاقات البلدين لا تزال قوية وأن المفاوضات ستستمر. ليبدو جلياً في المحصلة أن هذه القمة برمتها لم تجر بغاية المفاوضات فقط، بل وللدّ على أحد الأطراف ضمن الإدارة الأمريكية المنقسمة، فقد سبق موعد القمة انتقاد من وكالة الأنباء المركزية في كوريا الديمقراطية لأطراف أمريكية وآخرين من خارجها: بأنهم «يتأمررون لعرقلة» القمة الثانية، واتهمت الوكالة إدارة ترامب بالإصغاء لـ «معارضي الحوار». بيد أن هذا لا يعني حسن نية الطرف الآخر اتجاه كوريا الديمقراطية وإنما استخدم القمة كورقة ضغط ومواجهة مع معارضي فقط. معركة واشنطن مع الوقت إن هذا الأمر كله لا يلغي موضوع المفاوضات بحد ذاته، حيث أنها ستستمر والطرفان مجبران بالضرورة لذلك، إلا أن هدر الوقت ليس من مصلحة واشنطن تحديداً، فكوريا الديمقراطية تسعى لرفع العقوبات الاقتصادية عنها، ولاستمرار التقارب مع كوريا الجنوبية بدفع من الصينيين... بينما الولايات المتحدة تسعى لنزع السلاح النووي من كوريا الديمقراطية وحدها قدر المستطاع ضمن المواجهة مع الصين بالدرجة الأولى، ولتدخل ضمن عملية السلام الجارية بين الكوريتين بالألّا تترك الساحة للصينيين وحدهم

هناك بالحد الأدنى، وأن تعرقل هذا التطور بالحد الأقصى... إلا أن مسألة الوقت تضعف موقف واشنطن يوماً بعد آخر، فمع مجمل التغيرات الدولية والإقليمية بالمعنى الاقتصادي والتجاري، ومع اقتراب انهيار الدولار كعملة عالمية وحيدة ومعيّاراً للتبادلات التجارية وغيرها من التحولات المقبلة، تصبح قيمة العقوبات جميعها وأينما كانت تساوي الصفر، وبالتالي، ستخسر الولايات المتحدة لاحقاً ما كانت قد تكسبه اليوم. نصيحة صغيرة في النهاية، إن هذه القمة قد شكّلت خسارة لواشنطن بحكم صراعها مع الزمن قبل أي شيء آخر، وأضافت لبيونغ يانغ نقطة تقوي موقفها أكثر، وكما حاول من بعيد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف تقديم نصيحة لواشنطن قبيل عقد القمة بأن «ترفع الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية جزءاً من العقوبات كبادرة حسن نية»، فإن واشنطن ستضطر في الأيام المقبلة إلى رفعها بفعل الضرورة لا النية. وقد اتخذت خطوة بذلك بعد القمة بوقف المناورات العسكرية الدورية المشتركة بينها وبين «سيئول»، بينما ستصبح مسألة «بادرة حسن النية» عند كوريا الجنوبية اتجاه استمرار عمليات السلام بين البلدين، أو تقع بنفس خطأ حليفها.

نحو بديل حقيقي...



إن كُتِبَ الإرشادات المطاط هذا يهدف إلى تعزيز الجهود حول العالم لبناء حركات تقدمية. فمسلسلة الإصلاحات الدستورية المقترحة هي جهد متواضع للإسهام في حوار ونقاش متواصل حول كيفية المضي قدماً من المآزق الذي يجد العالم نفسه فيه اليوم. ويجب على الحركات التي تريد تطبيق هذه الإصلاحات أن تكيّفها مع البلدان المتعددة حول العالم، المتقدمة منها والنامية على حد سواء. ورغم أنّ هذه الإصلاحات ليست كفيلة وحدها بتحقيق الانتقال إلى نظام عالمي جديد، فهي تشكل خطوات جيدة على هذا الدرب.

أحزاب يسارية لحكم الدولة

يمكن للتحويل أن يتم بالطرق السلمية، وقد يحتاج للجوء للعنف، ويتحدد هذا بحسب بنية الدولة الذي سيتم فيها التحول، وعلى الوزن السياسي للطبقة العاملة والحركات المناهضة للنظام. لكن وصول الأحزاب ذات التوجّه اليساري إلى السلطة و«السيطرة على الدولة» سوف يسهّل ويضمن تطبيقاً أفضل للمبادئ العامة للتحويل. مثال: سيكون من الصعب تأمين وسائل الإنتاج دون وجود حزب يساري جذري في السلطة. فبغير هذا لن نحصل سوى على أحزاب ونقابات مهلهلة لا تؤيد تظاهرات الشارع إن لم ترتدّ برّة عمل زرقاء.

الملكية العامة لوسائل الإنتاج

في هذا العصر المتسم بخصخصة الخدمات الصحية والاجتماعية، بل وحتى النشاطات العسكرية والسجون، فإن إشارة شبح الملكية العامة أو التأمين لوسائل الإنتاج هو من المحظورات في الدوائر الاقتصادية والسياسية السائدة. يتم عادة تبرير الخصخصة بتعابير الفاعلية الاقتصادية. ففي حين أنّ المؤسسات أو الخدمات الحكومية يمكن أن تكون غير فاعلة للكثير من الأسباب المعقدة، فليست هذه هي القضية في حقيقة الأمر، فهناك أمثلة لا تحصى عن مؤسسات

يتميز البعض بين الإصلاحات الهادفة إلى خلق تأثير دائم في بنية النظام، وبين تلك التي لا تفعل، وهناك التمييز القائم على مصدر هذا التغيير، أهم النخبويين، أم الطبقة العاملة والمجموعات الفرعية والحركات المناهضة للنظام؟ يبدو هذا التقسيم صعباً، ولهذا علينا النظر إلى هذه الإصلاحات عن قرب.

لا يمكن وضع خطة محكمة للتحويل إلى نظام بديل، وإلا لكان الأمر أشبه بالتنبؤ الطوباوي بالمستقبل. لكن معظم الناس لا يريدون مثل هذه الخطة المحكمة، بل يريدون كُتِبَ إرشاد عام للمضي قدماً من أجل تفادي التعثر عند كل خطوة للأمام، ولأنّ الخطوات ستأخذ شكلاً مختلفاً مناسباً للمجتمع الذي تتم فيه، فلدينا بعض الإصلاحات العامة التي ستسهّل الانتقال من النظام الرأسمالي الحالي إلى نظام اشتراكي-إيكولوجي:

- إنشاء أحزاب تقدمية جديدة مناهضة للرأسمالية بهدف حكم الدولة.
- فرض ضريبة على انبعاثات غاز الدفيئة في مواقع الإنتاج تشمل الإجراءات لحماية ذوي الدخل المحدود.
- زيادة الملكية العامة والتأمين لمختلف وسائل الإنتاج.
- توسيع العدل الاجتماعي داخل وبين الدول القومية.
- بناء ديمقراطية العمال.
- خلق أعمال ذات مغزى وتقليص ساعات العمل وأيامه.
- تحقيق نمو اقتصادي صفري.
- تبني فاعلية الطاقة، وموارد الطاقة المستدامة، والأعمال الصديقة للبيئة.
- توسيع شبكات النقل العامة والتقليص الكبير للاعتماد على العربات الخاصة والسفر الجوي.
- تطوير إنتاج الغذاء والحراج.
- مقاومة ثقافة الاستهلاك وتبني استهلاك مستدام وذوي مغزى.
- إدخال التبادل التجاري المستدام.
- بناء أنماط سكنية ومجتمعات محلية مستدامة.

تدفع هذه المقالة ضرورتان ملحتان، الأولى: هي كَيْفِيَّة العيش بتناغم مع بعضنا البعض في هذا الكوكب القابل للعطب ذي الموارد المحدودة، وهي الموارد التي باتت موزعة بغير عدل. والثانية: كيف نحيا بتناغم مع الطبيعة، خاصة وأن البشرية تترنّج في حقبة الكارثة المحتملة والتغير المناخي الذي يعدّ منتجاً فرعياً للنظام الرأسمالي. اعتمدت الرأسمالية بوصفها نظاماً اقتصادياً سياسياً معولماً قائماً على خلق الأرباح والنمو الاقتصادي المستمر، على الوقود الأحفوري ونتج عن ذلك انبعاثات غازات دفيئة أدت لتغير المناخ. ورغم أن الرأسمالية قد أنتجت ابتكارات تقنية مذهلة، بعضها كان نافعاً والآخر مدمراً، فقد تمّ توزيعها كذلك بشكل غير عادل. إن الرأسمالية هي النظام المشتمل على الكثير من التناقضات ومن ضمنها: الفوارق الاجتماعية المتزايدة داخل الدول القومية، والممارسات السلطوية والعسكرية، ونضوب الموارد الطبيعية، والتشويه البيئي. إن التناقضات الكثيرة داخل الرأسمالية الموجودة منذ ما يقارب 500 عام يعلن عن الحاجة لنظام تال بديل، يكون موجهاً نحو المساواة والعدل الاجتماعي والديمقراطية والديمومة البيئية.

■ بقلم: مجموعة كُتِبَ تصريب وإعداد: عروة درويش

الديمقراطية الاشتراكية- البيئة

- إنّ مفهوم الديمقراطية الاشتراكية- البيئة يؤسس لمزج المفاهيم الديمقراطية الاشتراكية المبكرة مع الاشتراكية- البيئية. وهي تقوم على إعادة صياغة فكرة الاشتراكية عبر إلزاماً نحيا في كوكب ذي موارد محدودة يجب أن يتم توزيعها بعدل أكبر لتزويد الجميع بحاجاتهم، لكن ليس بالفرط. وهذه الديمقراطية تتضمن المبادئ التالية:
- اقتصاد موجه لإشباع الحاجات الاجتماعية- وهي الغذاء والملبس والسكن والتعليم والصحة والعمل المحترم.
- درجة عالية من المساواة الاجتماعية.
- الملكية العامة لوسائل الإنتاج.
- الديمقراطية التمثيلية والتشاركية
- الاستدامة البيئية.
- وترفض الديمقراطية الاشتراكية- البيئة أخلاق الإنتاج الموجه نحو النمو على النطاق الدولي، وتقر بأن الإنسان يحيا في كوكب قابل للعطب ذي موارد محدودة ولهذا يجب الحفاظ عليه، وإعادة تجديده بقدرة الحاجة من أجل المستقبل. ويعني هذا:
- التحرك بازدياد نحو الملكية العامة لقوى الإنتاج على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية والدولية.
- تطوير اقتصاد موجه نحو تلبية

الاحتياجات الاجتماعية وليس تحقيق الربح. - القضاء على الفوارق الصحية والاجتماعية، وإعادة توزيع الموارد البشرية بين المجتمعات المتقدمة وغير المتقدمة، وداخل المجتمعات عموماً.

- إعادة تصميم نظم السكن والمواصلات لتقليص الطلب على الطاقة والتقليص من انبعاثات غاز الدفيئة.
- تقليص الفضلات عبر إعادة التدوير والتخلص من ثقافة الاستهلاك المهيمنة.
- ولا بدّ أنّ الحركات المناهضة للنظام ستبقى سمة دائمة في المشهد السياسي للعالم طالما أنّ الرأسمالية لا تزال نظاماً سياسياً- اقتصادياً مهيمناً. إنّ للحركات المناهضة للنظام على تنوعها- عمال ومؤيدو حقوق الأقليات والنسويات ومناهضو عولمة الشركات ومؤيدو السلام والبيئة دوراً هاماً في خلق ثورة اشتراكية- إيكولوجية ملتزمة بالعدل الاجتماعي والاستدامة البيئية. لكن الأمر ليس سهلاً وخاصة في ضوء الطبيعة المتباينة لهذه الحركات.

تحدي «الإصلاحات»

رغم أنّ بعض مؤيدي «الإصلاحات» من ذوي النوايا الحسنة، إلا أنّ هذه «الإصلاحات» قد تكون إشكالية لدرجة أنّها ستخدم استقرار الرأسمالية. فهذه الإصلاحات الثانوية تستخدم لتجنّب أي تغيير في البنية الأساسية في النظام الاجتماعي الحالي، لكن

إنّ هذه

«الإصلاحات» قد

تكون إشكالية

لدرجة أنّها ستخدم

استقرار الرأسمالية

فهذه الإصلاحات

الثانوية تستخدم

لتجنّب أي تغيير في

البنية الأساسية في

النظام الاجتماعي

الحالي

بعض الوسائل المساعدة

الرعاية الصحية بأنها القدرة على الوصول والتحكم بالموارد الرئيسة وبالموارد غير المادية التي تعزز الحياة في مستويات فردية وجماعية ذات رضا مرتفع. سيكون التركيز في المجتمعات الاشتراكية أو المتحولة إلى الاشتراكية على الرعاية الصحية الوقائية أكثر من التركيز على الرعاية الصحية العلاجية.

وسائط نقل وسفر عامة مستدامة

تحتج التأثيرات البيئية السلبية أن نجرى تحولات سريعة إلى نقل عام مستدام. يمكن للتخطيط المديني الجديد أن يسعى لإنشاء مدن أكثر حيوية وأكثر استدامة بيئياً مع وجود بعض المدن حول العالم قد بدأت بهذا المسار. فهناك عدة مدن مثل: كوبنهاغن وهونغ كونغ وفرايبورغ في ألمانيا وسنغافورة تشجع المقيمين فيها على الاعتماد أكثر فأكثر على وسائط النقل العامة، كالترامات والحافلات والقطارات، وقد صعدت عدة حركات حول العالم تطالب بجعل المدن الداخلية خالية من السيارات. ستسمح وسائط نقل مستدامة بالكثير من الإجراءات الأخرى مثل: تحديد عدد السيارات بأدنى ما يمكن، وجعلها أصغر وأكثر فاعلية في مجال الطاقة، وحتى منع سيارات الطرقات الوعرة إلا عند الحاجة لها، وكذلك وضع حدود وإيجاد بدائل للسفر الجوي.

لكن مثل هذه النقلة نحو النقل العام المستدام، رغم كونها ناعمة جداً، ليست هي التبريق الشافي بحد ذاتها. فهناك إجراءات يجب اتخاذها لوصول المدن والمناطق والمجتمعات المدنية الصغيرة بعضها ببعض بشكل يرضي قاطني هذه الأماكن. وعبر المزج بين التقنيات العصرية، مثل: عقد المؤتمرات عن بعد، والقدمة، مثل: السفن العاملة على طاقة الرياح والتي سيتمكن الاستفادة منها في مجتمع غير رأسمالي لا يتحرك بسرعة غير طبيعية، يمكن تقليص الاعتماد على السيارات والسفر الجوي والانتقال بوسائل أكثر استدامة.

تجارة مستدامة

نتج في القرنين الماضيين عن الإنتاج العالمي تجارة هائلة عابرة للحدود للبضائع والخدمات. وفي حين أن التجارة الدولية قد تبرزت بسبب الاتفاقيات التجارية وتكاليف النقل الأدنى، اعتمدت بشكل كبير على النفط من أجل النقل، والذي يسهم في انبعاثات غازات الدفيئة. ورغم أن الإعلام السائد يلقي باللائمة على الاقتصادات الناشئة، وتحديداً الصين، بأنها سبب في زيادة انبعاثات غاز الدفيئة، فإن كمية كبيرة من هذه الغازات تطلق بسبب نقل البضائع زهيدة الثمن من هذه الاقتصادات إلى الدول المتقدمة. حتى أن الوقود المستخدم في النقل الجوي والبحري معفى من مخططات الضرائب الدولية، رغم عدم فاعليتها على الأرض.

وإذا ما أخذنا مسألة التجارة العالمية في الغذاء كمثال، فإن نظام الغذاء العالمي قد شهد ارتفاعاً هائلاً في «مسافات الغذاء»، وهي مقياس المسافة التي يقطعها الغذاء من مواقع الإنتاج إلى مواقع الاستهلاك. وكما ذكرت فاندانا شيفا، يمكن للبشرية أن تقلص من «مسافات الغذاء» عبر تنويع الطعام والاعتماد محلياً على الإنتاج وعلى الغذاء الطازج، عوضاً عن زيادة غازات الدفيئة بسبب الاعتماد على الغذاء الذي نشرته الشركات صناعياً عبر الزراعة غير المحلية ومعالجة وتعليب الأغذية.



وصيد السمك عند الظهيرة ورعي القطيع في المساء والنقد بعد العشاء». بهذا المعنى فإن حياة العمل لن يكون لها نهاية طالما أن الإنسان لديه القدرة العقلية والجسدية للقيام بالعمل، والرغبة بالانخراط فيه. ولهذا فإن العمل في ظل الاشتراكية والشيوعية سيسمح للناس بتحقيق أقصى إمكاناتهم.

تحقيق حالة نمو صفري مستقرة

هناك عدد كبير من المفكرين الماركسيين وغير الماركسيين ممن شككوا بنموذج النمو الاقتصادي. فلفترة طويلة من الزمن تبنى الكثير من اليساريين، مثلهم مثل الاقتصاديين السائدين ورجال الأعمال، نموذج النمو. ولهذا بقي الكثير منهم متصلين بالاعتبارات الإيكولوجية المدمرة. إن إعادة توزيع جديده للموارد العالمية ستضمن وتكيف معايير ملائمة لحياة الجميع على وجه الكوكب. لكن هذا سيطلب نقاشاً جدياً حول كم الكفاية. تبدو واضحة حاجة قطاعات كبيرة من المجتمعات المتقدمة وقطاعات أصغر من المجتمعات النامية، التي تحتاج إلى تقليص النمو، وذلك مع استثناء المجتمعات النامية الفقيرة وفقراء المجتمعات المتقدمة. فهؤلاء الفقراء يجب أن يتطوروا ليتمكنوا من الوصول إلى الغذاء الملائم والمسكن والصرف الصحي المناسب والرعاية الصحية والتعليم. ففي نهاية المطاف مسألة النمو من عدمه مرتبطة بشكل لا يمكن فصله مع إعادة توزيع الثروة.

يمكنني أن أحذو حذو الذين فرقوا بين التنمية والنمو. فالنمو يسمح باستغلال المزيد والمزيد من الموارد كجزء من المطحنة الرأسمالية للإنتاج والاستهلاك. أما التنمية فتسمح بتزويد جميع الناس بالغذاء المناسب والملبس والسكن والتعليم وتجديد النفس. أما ما يتخطى هذه النقطة يصبح زائداً عن الحاجة وخطراً على الاستدامة البيئية. وبخصوص الرعاية الصحية فستعتمد على حاجة الأفراد النفسية والبدنية المتباينة. يمكن تعريف

مملوكة للدولة فاعلة اقتصادياً بشكل مذهل. يمكن للملكية العامة أن تشتمل على عدد من الترتيبات الاشتراكية، بما في ذلك ملكية الدولة والعمال والتعاونيات.

من المهم، أن نلاحظ بأن الملكية العامة أو تأميم وسائل الإنتاج لا يؤدي في حد ذاته إلى خلق اشتراكية، وذلك رغم افتراض ذلك خطأ. مثال: بعد الحرب العالمية الثانية أمنت الدولة البريطانية الصناعات الثقيلة التي كانت تخسر لأكثر من خمسين عاماً، لكنها أبقت على مالكيها القديمين في المواقع الإدارية العليا. أستراليا بدورها أظهرت ملكية عامة مكثفة ليس لمختلف القوى المنتجة فقط والمرافق فقط، بل أيضاً للمصارف وللعمليات التصنيعية ولشبكات الاتصال وللخطوط الجوية مثل: «كانتاس إيرلاينز» ولأنظمة النقل. لكن بالرغم من ذلك فإن تأميم الثروة الخاصة سيخلق خطوة تجاه إنشاء مجتمع ديمقراطية اشتراكية-بيئي.

فهي الخطوة ستقلص من سطوة طبقة الشركات والأفراد الأثرياء وقدرتهم على التدخل في الانتخابات عبر المساهمات المالية وحتى الرشوة. وكما ذكر ديريك وليام، فإننا بحاجة لوقف الخصخصة في أشكالها المختلفة، مثل: الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مثل: خصخصة المياه التي تتم تحت اسم هذه الشراكة بحيث تؤكد الشركات بأنها لا تباع أو تشتري المياه بل تديرها فقط. يجب مقاومة الخصخصة والسعي لتأميم إنتاج الكهرباء والاتصالات والرعاية الصحية وكتلة كاملة من الخدمات.

ديمقراطية اشتراكية-بيئي.

فهي الخطوة ستقلص من سطوة طبقة الشركات والأفراد الأثرياء وقدرتهم على التدخل في الانتخابات عبر المساهمات المالية وحتى الرشوة. وكما ذكر ديريك وليام، فإننا بحاجة لوقف الخصخصة في أشكالها المختلفة، مثل: الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مثل: خصخصة المياه التي تتم تحت اسم هذه الشراكة بحيث تؤكد الشركات بأنها لا تباع أو تشتري المياه بل تديرها فقط. يجب مقاومة الخصخصة والسعي لتأميم إنتاج الكهرباء والاتصالات والرعاية الصحية وكتلة كاملة من الخدمات.

ديمقراطية اشتراكية-بيئي.

إنّ نظام الغذاء العالمي قد شهد ارتفاعاً هائلاً في «مسافات الغذاء» وهي مقياس المسافة التي يقطعها الغذاء من مواقع الإنتاج إلى مواقع الاستهلاك

عمل ذو مغزى وتقصير أسبوع العمل

تلتزم الاشتراكية بمفهوم العمل غير المغرب والمنجز وذو المغزى. يساهم العمل المرضي بتقدير الذات بشكل إيجابي وبشعور أن المرء يساهم في رفاه المجتمع وفي رفاه بقية البشر. بالنسبة لمعظم الناس فإن البطالة مدمرة نفسياً. سيسمح أسبوع عمل أقصر للجميع بأن يكون موظفاً، وبالتالي يزيل بشكل تدريجي: «جيش البطالة الاحتياطي»، وهي السمة المتأصلة في الاقتصادات الرأسمالية والتي لا ينبغي أن تحدث في فترة التحول للنظام الاشتراكي أو ما بعدها.

من المستحيل أن نحدد أسبوع العمل الأمثل، فهذا سيختلف تبعاً لظروف عدة. عندما تحدث ماركس عن «الإنسان العامل» كان يفكر في عمالة غير مغربة حيث يكون العمل والاستمتاع واللعب متشابكين لا يمكن فصلهم عن بعضهم البعض، كما كانت الحال في المجتمعات التي تلتقط الغذاء. إن المجتمع الذي يمكننا تصوّره هو الذي وصفه ماركس وإنغلز بالقول: إنه المجتمع الذي سيكون المرء فيه قادراً على: «الصيد في الصباح

التجارة الثقافية والاستغلال



يشعر به من عدم استقرار الحاضر وغموض المستقبل. هذا عند من لا يستطيع التحكم بحاضره كما يقول مصطفى حجازي، أي: عند الشعوب المقهورة. ولكن هذا التغني يسهى عن أن أسلوب عيش أجدادنا كان أصعب بكثير من أسلوبنا الحاضر، فيما يتعلق بأبسط الأشياء في حياتنا اليومية، السكن، التنقل، التعليم وغيرها. وأن ملايين البشر تعيش في ظروف غير إنسانية «بتعريف الظروف الإنسانية اليوم». وأننا اليوم لا يمكننا التخلي عن بعض التقدم المعيشي، والأهم، أن المشكلة ليست في التغيير في أسلوب الحياة، بل ما دفع إلى هذا التغيير بهذا الشكل. فالحفاظ على الثقافة يجب أن يكون من باب الحفاظ على التاريخ والقدرة على رؤية تطوره عبر السنين، لمساءلة أنفسنا: إلى أين نجري وكيف نتقدم؟ وللتعلم من هذا التاريخ لكونه متصل. ولكن الحفاظ على الحضارات بالشكل السائد من الفصل بينها وبين الحاضر وبين التقدم والتغيير هو فقط لكي يكون أسلوباً للسيطرة المعرفية والتغيرية على البشر. وهو لكي نقول: إننا تقدمنا وأصبحنا نعيش أفضل حتى مع جميع المشاكل التي نعيش، ومع كل الفقر الذي يحيط بنا وبيننا. وهو لكي يعطي للتاريخ اتصاله وطابعه التقديمي، مثلما يقبع لينين في موسكو مذكراً التاريخ: أن لهذا النظام الرأسمالي نهاية تتحكم بها الشعوب.

في شقق حضارية، نحافظ على أسلوب حياة متقدم، وقد نذهب للتعرف على العالم الآخر من وقت لآخر، من دون الانزعاج مما نشاهد، أو السؤال: لماذا قد يوافق أي شخص على العيش في هذه الظروف؟ فهو إما من عدم معرفة أن هذا تغير وأصبح غير مقبول بالمعنى المعيشي والاجتماعي وحتى الصحي، أو للاقتناع أنهم يحافظون على هوية قد يخسروها في حال خسروا نمط الحياة هذا. وهذه الحالة ليست بسيطة، إنما تعني الحفاظ على هذا النمط من الفقر والعيش غير اللائق عن قصد، وتدمير الهوية التي تحافظ على وحدة الشعوب عن قصد. إنما هذا السؤال يطرح سؤالاً آخر، إلى أي مدى يمكن لنا أن نحافظ على عادات ثقافية محددة؟ فالعديد يتغنى في الماضي في كيف كان أجدادنا يعيشون على أنها طريقة حياة بسيطة خالية من الجشع ومحاولات الوصول إلى المال الدائم، يزعمون أن العلاقات الاجتماعية كانت أصفى. يطبق هذا على ما يقوله بعض علماء النفس «في مقدمتهم فرويد» إن الإنسان سيء بطبيعته، فما تقدم للأجيال القادمة سمح لها بأن تمارس السيء فيها، وسمح لها بممارسة الجشع والمنافسة الدائمة فيما بينها. ولكن هذا لا يطبق على مجرى التاريخ، فالتغني في الماضي هو أولاً: من باب معرفة الماضي والأمان الذي يشعر به الإنسان مما هو معلوم، والخوف الذي

يمثل جزء من الحضارة، الهوية القومية أو الوطنية لأي شعب، الانتماء إلى الآخرين، إلى مجموعة من البشر، وقد تحول أو تحولت في العديد من الحالات إلى فخر في التميز بالعادات والتقاليد أو الإنجازات. والحفاظ عليها هو جزء من الحفاظ على هذه الهوية للمكان وللشعوب، وجزء من رفع نسبة الانتماء أو التحكم بها في الظرف الحالي. مثلما يتم استغلال الحضارة في قطاع السياحة، على أنها مركز استقطاب للسواح لكي يتعرفوا على حضارات أخرى، بعض منها يعيش في عصر غير عصرنا، وفي ظروف اجتماعية غير ظروفنا. أو مثلما تستغل في متاحف فرنسا وبريطانيا، على أنها تمثل التقدم الثقافي لهذه البلدان، حتى لو أن معظم إن لم يكن جميع ما هو موجود في هذه المتاحف، هي غنائم الحرب العالمية.

■ هروى صعب

إنما استغلال الحضارة يختلف، في العديد من البلدان دمرت الحضارة عن قصد، أما من قبل الغرب والحروب، أو من قبل السلطات الموجودة. فيبيروت خسرت طابعها الحضاري والثقافات التي تواجدت فيها عبر السنين، إلى أن أصبحت اليوم دون هوية محددة يمتزج فيها الفقر والتأثر الغربي ونمط الحياة المرتفع.

التدمير المنهج للحضارات

العديد من الحضارات دمرت عن قصد، فهناك غياب كبير عن حضارة منطقتنا، ومغالطات عدة عن العرب وأصلهم، حتى لو أن هذا الحديث غير مهم اليوم بالمعنى العرقي، والشمول تحت أي مسمى غير صحيح تاريخياً، ولكنه لن يغير في أن الحضارات التي تعاقبت على المنطقة دُمرت منهجياً. إما لكي ينتقل الأساس إلى الغرب، وأوروبا

تقع مسلة

الأقصر في أحد

شوارع باريس

وكانها جزء من

المدينة اعطيت

المسلة كهديّة

من قبل محمد

علي باشا إلى

الملك الفرنسي

لويس فيليب

عام 1833

تحديداً وهذا لكون الولايات المتحدة تحمل تاريخاً دموياً وعدم انسجام اجتماعي وتاريخي سمح لها بخلق هوية جديدة نسبياً وليست تاريخية بمعنى تكون الحضارة، أو تقديمها في المكان نفسه. فمثلاً تقع مسلة الأقصر في أحد شوارع باريس، وكأنها جزء من المدينة، أعطيت المسلة كهديّة من قبل محمد علي باشا إلى الملك الفرنسي لويس فيليب عام 1833، مثلما سرقت آثار مصر الأخرى، أما من قبل الانتداب أو كهدايا من قبل حكام لا يملكون الحق فيها. ومثلما دمرت داعش تدمر، أو سرقت آثار العديد من البلدان وبيعت في السوق السوداء. ومثلما تعيش أقليات قبلية في بعض دول شرق آسيا في ظروف ما قبل التاريخ بحجة أنها تحافظ على ثقافتها وعاداتها. أو مثلما تحافظ إلى الآن معظم دول إفريقيا على طابعها القبلي. وتستقطب هذه الشعوب السواح لتعريفهم على هذه الحضارات، ما يشبه فئران التجارب. دعونا نعيش

صفصاف الخابور

صفصاف الخابور، منبر للإبداع، ووعاء للذاكرة، فنطرة تربط بين صفاف الماضي والحاضر، ونافذة للتفاعل والحوار، يهدف إلى احترام الخاص في إطار العام، والتنوع في سياق التكامل والاكتمال، وتعزيز إرادة الحياة المشتركة، وروابط التعايش والإخاء.

قاسيون

هو صوت يتناغم مع إيقاع الأصوات، لينشد سيمفونية الأرض والانتماء، وهو لون يمتزج مع ألوان الطيف، ليرسم صورة وطننا الجميل سورية، هكذا هو صفصاف الخابور، وهذا ما نطمح أن يكون عليه، بيتاً للجميع وفضاء للمبدعين، أصدقاء الصفصاف. يعرف موقع «صفصاف الخابور» نفسه بالكلمات السابقة، وهو موقع إلكتروني ثقافي فني فولكلوري مُنوع عن محافظة الجزيرة، أسسه مجموعة من أبناء مدينة الحسكة قبيل أشهر. في قسم الذكريات، نشاهد صوراً فوتوغرافية قديمة عمرها عشرات السنين لقلعة سكرة ونهر الخابور وعين ديوار ونهر السفان وجبل عبد العزيز والحسكة والقامشلي والقبور البيض وصوراً من القرى والأزياء الشعبية التراثية وغير ذلك. أما في قسم التراجم والإعلام، فنقرأ



المنوعة، مثل: المولية والعتابا والغناء المردلي ومرثيات النعي والأهازيج الشعبية الحماسية والغناء العاطفي والحزين وتراتيل الموت. ترك الموقع هامشاً للأثورات وأدوات العمل واللباس والزينة والمأكولات والأطعمة الجزراوية والمهن والحرف، إضافة إلى مواد منشورة في مجلة «التراث الشعبي» وأرشيف من الوثائق القديمة التي تخص المنطقة.

الحسكة وتقسيماتها الإدارية، وفي الثقافة والفنون مجال للشعر والخاطرة الجزراوية والمسرح والفن التشكيلي والغناء والموسيقا والفنون الشعبية. يغطي الموقع جوانب من تراث الجزيرة السورية، مثل: أساطير الخصب وأغاني العمل أثناء الحصاد وقصص صوف الأغنام، إضافة إلى صور لزي المرأة الجزراوية والرقصات والدبكات الشعبية والألوان الغنائية

فصولاً من حياة أبناء محافظة الحسكة من المسرحيين والفنانين التشكيليين والكتاب والأدباء والموسيقيين. وفي قسم الأدب الشعبي مقاطع من تراث الجزيرة كالحكايات والطقوس والمعتقدات والحكم والأمثال والقصائد. ذكرة المكان تُخبرنا عن نشوء وعمران المدن والقرى، وأهم المعالم الجغرافية والعمرانية في المنطقة، إضافة إلى معلومات عن محافظة

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



احتفلت المرأة السورية بيومها العالمي عن طريق المهرجانات والندوات الجماهيرية والمسيرات والمظاهرات النسائية التي اتخذت الطابع الشعبي. في الصورة: استعداد لاحتفال شعبي بمناسبة عيد المرأة العالمي عبر تظاهرة احتفالية في شوارع مدينة رأس العين في محافظة الحسكة بتاريخ 8 آذار 1981. وتبدو بعض المشاركات في الاحتفال بالزي الأحمر الذي يعبر عن المعنى الكفاحي لهذا اليوم.



إكسير حياة الفلسفة الطاوية

ذكر علماء الآثار بمقاطعة خنان الصينية أن السائل الذي تم العثور عليه داخل وعاء برونزي اكتشف في مقبرة ترجع إلى عهد أسرة هان الغربية «202 قبل الميلاد - 8 ميلادي» هو مادة «إكسير الحياة» المسجلة في الأدب الطاوي القديم. وتم استخراج حوالي 3,5 لتر من السائل من مقبرة عائلة نبيلة بمدينة لويانغ، حيث ظن علماء الآثار أنه خمر في البداية، نظراً لرائحة الكحول التي فاحت منه. بيد أن المزيد من الأبحاث المختبرية كشفت أن السائل يتكون أساساً من نترات البوتاسيوم والألوانيت، وهي المكونات الرئيسة لدواء الخلود المذكور في وثيقة طاوية قديمة.



حظر الإعلانات في المدارس

أصدرت وزارة التربية والتعليم الصينية تعميماً يحظر الإعلانات والأنشطة التجارية من دخول المدارس. وصدر هذا التعميم بعد تقارير عن أنشطة تجارية تتسلل إلى رياض الأطفال أو المدارس الابتدائية أو المدارس الثانوية في مقاطعات شانغونغ وسيتشوان وهوبي. وذكر التعميم: أنه يتعين على مديريات التعليم المحلية تفقد جميع المدارس ورياض الأطفال في مناطقها، لضمان تفتيش صارم لجميع أوراق الامتحانات، وشهادات الاستحقاق، والزي المدرسي، والكتب المدرسية، والمواد التعليمية، والقرطاسية والتطبيقات المرسلة إلى المدارس، ومراقبة الغراء الذين يوزعون الإعلانات التجارية في حرم المدارس تحت غطاء الأنشطة.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

0999212404	حمدالله ابراهيم	الحسكة	0999725141	صلاح معنا	طرطوس	0944484795	محمد عادل اللحام	دمشق وريفها	الهاتف	الاسم	المحافظة
0933796639	جمال عبدو	حلب	0933763888	أنور أبوحامضة	حملة	0933145891	محمد زهري زهرة	حمص	0968844820	خالد الشرع	درعا
0945817112	محمد فياض	الرقه	0932801133	زهير المشعان	دير الزور	0988386581	صلاح طراف	اللاذقية	0952769397	هاني خيزران	السويداء

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2019/03/3» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

«العودة إلى الأمام» و«عقدة التقدم» الليبرالية



يحاول الفكر الرسمي بشكله الليبرالي ومنذ عقود طويلة، وتحديدًا خلال مرحلة تراجع الفكر الماركسي، أن يقدم نفسه على أنه فكر التقدم والمستقبل، حاملًا الأفكار «الجديدة والحديثة». وفي محاولته هذه هو يتهم الماركسية والفكر التغييري بالنحجر والغرقي في التاريخ، والحنين الدائم إليه.

■ محمد المعوش

وكان لهذه المحاولة تأثير فعال في القول وذلك لعدة أسباب. منها مثلاً: أن الطموح للجديد، الذي هو نزعة ضرورية لدى الإنسان، تلاقي من جهة مع الآلام التي عانتها الشعوب في مرحلة الصراع، والذي تم تحميلها بالغالب للفكر الشيوعي بعد ذروة التراجع، وتلاقى من جهة أخرى مع الحاجات الروحية التي تبلورت في فترة سيادة الليبرالية. ولكون هذه الحاجات لم يتم تعريفها بشكل ملموس وكيفية تحقيقها، وجدت صدى قوياً في مقولات «التجديد والتحديث» والأوهام التي تم الترويج لها عن الفردية الذاتية. وساعدت في ذلك ملامح جمود الرؤية والخطاب لدى القوى الثورية غالباً، وارتكازها بشكل كبير على رومنسية تاريخية لمواجهة تراجعها العام، فظهرت وكأنها توجه النظر فقط إلى «الوراء» بينما يتطلع الوعي السائد إلى «الأمام» بإحياء أوهام الليبرالية ووعودها بالـ «الحلم». وهدف الفكر الرسمي من ذلك كله هو القول: إننا نخطينا التاريخ بكل إحدائياته التي شاخت، وبالتالي محاولة إلغاء مفردات الصراع السابق، حيث كانت قوى التغيير وفكرها في واجهته، بعد اصطناع كراهية ضد الماضي. وتحول هذا الكره فردياً إلى نبذ للماضي، كما يحاول المازوم من ماضيه أن يهرب منه ويلغيه.

التطور - الجدلي الحزوني الصاعد

يشكل النموذج الحزوني «اللويبي» الصاعد، كتمثيل لحركة التاريخ، الرد التصويري على هذه المحاولة الليبرالية لتصوير التاريخ بشكل خطي جامد. التطور الخطي بشكله الجامد الميكانيكي هو التعبير عن النظرة غير التاريخية لتصبح بلا معنى. وحتى عند اعتراف أغلب «اليسار» بالماضي اعتماداً، يكون على أرضية ذات النظرة الخطية فتكون عودة رجعية إلى التاريخ ولا تشكل بديلاً عن الموقف الليبرالي الذي ينفي هذا التاريخ. والتمايز بين النظرتين «الخطية والجدلية» له أهمية سياسية، أولاً: لقراءة التحول التاريخي الحالي. وثانياً: للنظر والاستفادة من تراكمات التجارب الماضية وإعطائها معناها التاريخي، إضافة لإحياء رموز هذه المراحل ومعانيها بالنسبة للحاضر. هو الموقف الثوري من التراث الثوري الأقرب والأبعد. وهناك بعض النماذج التي تصور هذا التطور الحزوني وغالباً هي نوعان، الأول: هو تساوي حلقات الحزون الصاعد، حيث تكون الحلقة الأعلى مساوية للأدنى منها. أما الثاني: فيظهر الحلقات كأنها تضيق أكثر كلما اتجهت للأعلى. بالرغم من أن التصويرين يظهران التقدم التاريخي الصاعد على شكل دورات «تقدم - تراجع»، فإن

صفحته على «فيسبوك». ولهذا يتفاجأ البعض في عودة قوية لملاح من مراحل سابقة.

ولهذا مثلاً نشهد اليوم، أي: عند اكتمال دورة الرأسمالية بعد مرحلة التراجع وملاقاتها لأزمتها، حضوراً لمجمل التجربة التغيرية التاريخية دفعة واحدة، وفي العالم كله، وكأن التاريخ الصراع للشعوب يتمثل في لحظة مكثفة واحدة بسبب طبيعة شمولية الأزمة الرأسمالية. هذه الملامح التي ظهرت يوماً أنها سقطت من التاريخ ونُسيت.

هذا تعبير على مستوى التاريخ عن قانون حفظ الطاقة الطبيعي، حيث لا شيء يضيع، أو كما سماه وصاغه الدكتور قدري جميل في أحد أحاديثه: «قانون التعويض التاريخي». ولكن مع فارق نوعي، أن استعادة الطاقة الكامنة في التاريخ لا يتم بشكل تلقائي طبيعي، بل من خلال جهود القوى البشرية الحية، التي هي المحقق الفعلي للتاريخ.

فالشعب الفيتنامي اليوم مثلاً يقارن واقعه وحكومته بنموذج هوشي مين ويقول: «العم (هو)» لم يكن يملك مالا ولا ثروة، أنظروا إلى أغلب المسؤولين اليوم»، كما تقارن أغلب شعوب دول الاتحاد السوفييتي اليوم واقعها بما قبل الانهيار. وكما تعود اليوم في دولنا إلى رموز التحرر، وكما يعود العالم كله إلى ماركس لكي يستكمل ما توقف منذ مرحلة التراجع الماضية. كل الماضي التقدمي وأوراق الكتب التي صار ورقها «أصفر» يشكل اليوم منصة للتقدم مرة جديدة. وهكذا يكون التاريخ في حركته اللولبية «يعود إلى الأمام»، مهما هُوت علينا عقدة «التقدم» لدى الفكر الرسمي بأننا نسير إلى الخلف.

النموذج الثاني القائل: أن الحلقات التاريخية تضيق في صعودها يعبر أكثر عن التحول النوعي في حدة الدورة وتسارعها من جهة، وعن احتمال اندماج الحلقات في ذروتها لتصير في مرحلة ما منصهرة والتي تؤثر عملياً إلى حالة قطع سياسي.

اكتمال الحلقة التاريخية الراهنة

اعتماداً على الموقف الجدلي في تصور التطور التاريخي لا في شكله الخطي بل كعملية حلزونية صاعدة تضيق في دوراتها كلما تقدمت، فإن الأزمة الرأسمالية المنفجرة منذ عدة سنوات يمكن اعتبارها اكتمالاً لدورة من اللولب الصاعد، التي بدأت عملياً مع مرحلة تراجع حركة التغيير في العالم في منتصف القرن الماضي. أي: أن هذه الدورة التاريخية عادت «في الشكل فقط» إلى مرحلة كان الصراع ضد الرأسمالية يظهر بشكل فاعل، أي: أن الضرورة التاريخية عادت لتظهر بوضوح. ولكنها عودة أرقى حيث إن جديداً تاريخياً على صعيد عمق الأزمة واتساعها، وعلى صعيد حلها أيضاً. وهذا ما لا يقبله العقل «الخطي» ولا يبالي به العقل «اليساري» الذي يقول بتماثل هذه الدورات التاريخية.

قانوننا حفظ الطاقة؟

في الإشارة التبسيطية إلى الشكل الحزوني الصاعد يُنتج وهم لدى البعض بأن الدورات الماضية الدنيا لم تعد حاضرة، ولكن للدقة فإن مضمون هذه المراحل «أي: الضرورة التقدمية التي تحققت» ينتقل دائماً إلى المرحلة الأعلى التي تستوعبه، كما يعبر نموذج تصويري قديم د. أسامة دليقان على

إن استعادة الطاقة الكامنة في التاريخ لا يتم بشكل تلقائي طبيعي بل من خلال جهود القوى البشرية المحققة الفعلي للتاريخ